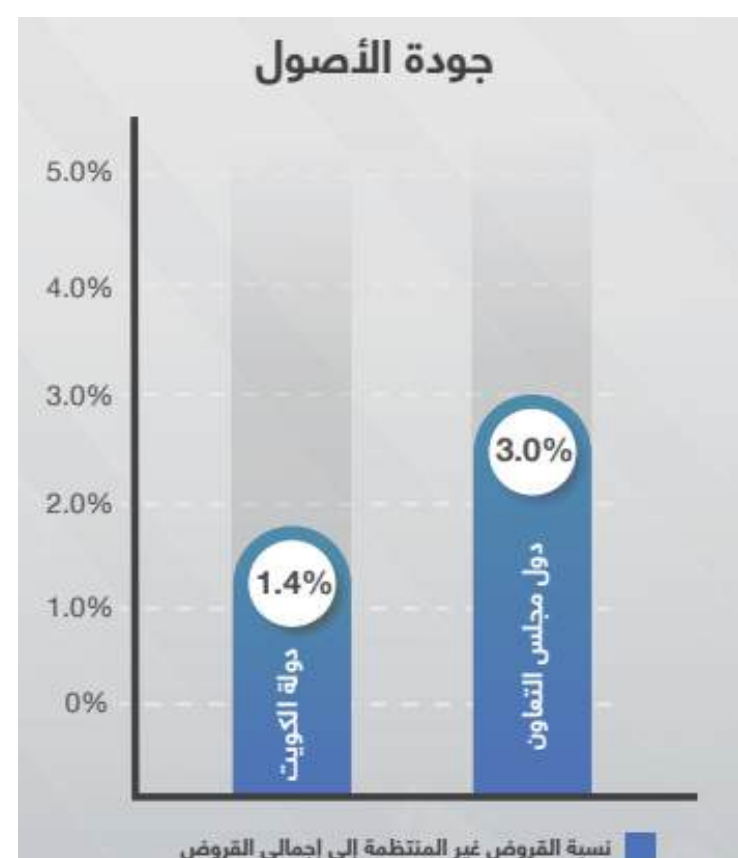




بنك الكويت المركزي: أهمية قصوى للاستقرار المالي ومؤشرات السلامة المالية

تعزيز الشفافية يدعم اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية السليمة للأفراد والمستثمرين ورواد الأعمال



ونوه البنك المركزي إلى أن مؤشرات السلامة المالية تسهم في دعم اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية السليمة للأفراد والمستثمرين ورواد الأعمال، وتساعد في تعزيز فهم التطورات الاقتصادية والمالية وبناء أطر رقابية تحوطية أكثر كفاءة لدعم الاستقرار المالي والحفاظ على النمو الاقتصادي المستدام.

كما أن لها أيضاً دور محوري مساعد في صياغة السياسات واتخاذ القرارات التنظيمية



محافظ البنك المركزي باسل الهارون

الملكية، بما يمكن الجهات الرقابية من رصد التغيرات في وقت مبكر.

ويؤكد البنك المركزي على أن مؤشرات السلامة المالية لا تقتصر أهميتها على رصد الأزمات العالمية الكبرى، بل تمتد لتشمل متابعة التطورات الدورية في أداء القطاع المصرفي، إذ يشير التحسن المستدام في بعض المؤشرات إلى نمو صحي ومستقر، كما تعكس الاتجاهات النزولية أو التقلبات بؤادر ضغوط أو مخاطر محتملة.

أكد بنك الكويت المركزي أنه في إطار السياسة التي ينتهجها بشأن تعزيز الشفافية فهو يوفر مؤشرات مالية أكثر شمولية للمهتمين بمتابعة التطورات الاقتصادية والمالية في الكويت التي تساعد في تحسين اتخاذ القرارات.

وانطلاقاً من الأهمية القصوى التي يوليها البنك المركزي ملف الاستقرار المالي يتم توفير أهم مؤشرات السلامة المالية للبنوك الكويتية، وخصوصاً مؤشرات قياس كل من جودة الأصول والكفاية الرأسمالية والسيولة والربحية وكفاءة أداء العمليات التشغيلية للبنوك.

واعتبر البنك المركزي أن مؤشرات السلامة المالية الأساسية للقطاع المصرفي من عام 2015 وحتى 2025 تؤكد على قوة ومتانة القطاع المصرفي الكويتي، حيث يتمتع بمستويات مريحة من السيولة والربحية وكفاية رأس المال، فضلاً عن الجودة المرتفعة لمحفظة الائتمان. وشدد البنك المركزي على أن النتائج والمعطيات على مستوى القطاع المصرفي تعكس فعالية مؤشرات السلامة المالية على مستويين أساسيين:

1. يتمثل المستوى الأول في البعد الاستباقي والاحترازي، حيث أسهمت السياسات الرقابية في تعزيز متانة القطاع المصرفي وهو ما ساعد على الحفاظ على استقرار كفاية رأس المال والحد من تدهور مستويات السيولة رغم الصدمات الاقتصادية.
2. فيما يتعلق المستوى الثاني بالبعد التحليلي التقييمي لهذه المؤشرات، إذ تُعد مؤشرات حساسة قادرة على عكس حجم التأثير الفعلي في الأداء المصرفي، مثل نسبة القروض غير المنتظمة والعائد على حقوق

ميزة الرقابة اللاحقة على البيانات المالية متى تستفيد منها الشركات؟

في الوقت الذي تواصل فيه شركة البترولية المستقلة السعي لإعلان نتائج أعمالها وبياناتها المالية بشكل مبكر يسبق كل الشركات المدرجة، وطالما تستطيع الشركة تحقيق تلك الأسبقية، لماذا يغيب التنافس على جانب الشفافية بين جموع الشركات؟ خصوصاً القاعدة الأكبر التي لا تحتاج إلى رقابة مسبقة على البيانات المالية، حيث يمكن لهذه الشريحة من الشركات الإعلان المبكر بمرونة عالية.

كثير من الشركات أيضاً ميزانياتها محدودة جداً ولا تحتاج استهلاك كامل المهلة الزمنية، فمتى يمكن أن تتحلّى بالشفافية التي يتم ترديدها دائماً بتسريع مثل هذه البيانات الفصلية والموسمية لبناء جسور الثقة الحقيقية.

شركات زميلة تاكل أرباح الشركة الأم

وفق نماذج ملموسة وواضحة لجموع المستثمرين، ومن واقع البيانات المالية الأخيرة، ظهر أن هناك شركات زميلة تحولت إلى عبء على البيانات المالية للشركة الأم، واللافت هو استمرار مسلسل الخسائر وضعف المعالجات وسوء الإدارة في بعض الحالات.

مساهمون يرون أن هناك ضعف في دور الشركة الأم تجاه بعض الممارسات في هذه الشركات، سواء تابعة أو زميلة، على مستوى التأخر في اتخاذ القرارات المناسبة أو المساهمة في وقف "النزيف" الذي يأكل من رصيد الشركة الأم ويتحول إلى عبء يدفع ثمنه المساهمون، على صعيد النتائج وضعف التوزيعات التي تقتصر في بعض الأحيان على منحة على أساس سعر سوقي دون 100 فلس لا تحقق أي عائد سنوي يذكر. مطالب جموع المستثمرين والمساهمين تتمثل في ضرورة حسم مجالس الإدارات في الشركات الأم أمر معالجة الثغرات السلبية والأصول المسمومة التي تشكل عامل ضاغط على شركات ناجحة.

يقظة وتفاعل ومتابعة حثيثة تستحق الإشادة والثناء وتطمئن المستثمرين
عموماً بأن هناك أذن تسمع وأعين تقرأ وتتابع وقيادي يوجه.

كلمة:

سيولة البورصة تقفز 43.5% إلى 96.6 مليون دينار

هل يبدأ السوق
مرحلة تصحيح
الأسعار رهانا
على المستقبل؟

253.2 مليون
مكاسب والقيمة
السوقية عند
52.566 مليار



كتب محمود محمد:

لم تكن السيولة أزمة بالنسبة للسوق في أي مرحلة مرت فيها أحداث مهما كانت تنوعاتها، بقدر ما كان دور الثقة في تحريك السيولة الكامنة والدوافع الاستثمارية المترددة أحيانا في بعض المفاسل والمنحنيات.

ما بين مكاسب طفيفة في جلسة الأحد بلغت 3.7 ملايين دينار، وطفرة مكاسب من الحجم الجامبو الذي اعتاده السوق في جلسة أمس حيث بلغت نحو 253.2 مليون دينار كويتي، يمكن الإشارة إلى أن الرهان الأبرز الذي حرك السيولة هي الثقة والرهان على المستقبل، خصوصا وأن بعض القرارات الاستثمارية إما تعتمد على حاضر أو تراهن على متغيرات جزرية مستقبلية.

في الأسابيع القليلة المقبلة سيشهد السوق تباعا إعلانات نتائج الربع الثاني من العام الحالي الذي أغلقت أعماله في 30 يونيو الماضي، والتي ستكون متباينة وفقا للتوقعات، وستتضمن معدلات تفاوت كبيرة ما بين شركات ستراجع أرباحها وتؤثر على أخرى، فيما ستكون هناك مفاجآت إيجابية نحو الأفضل وفقا للتباين بين الأنشطة والقطاعات

والانتشار الإقليمي والعالمي الذي يمنح بعض الكيانات قدرة على تحقيق متوسط أرباح وامتصاص الصدمات والانخفاضات في الأعمال بين الأسواق. لكن الرهان الأبرز هو على المستقبل القريب على صعيد جملة متغيرات اقتصادية متوقع أن يتم ترجمتها تباعا على أرض الواقع.

وفقا لتأكيدات أهل السوق، السيولة دائما عنوان الحقيقة، وتحركها نحو الأعلى يعكس جملة حقائق منها تفاؤل وارتياح نفسي ورغبة في الاستثمار وعودة للمضاربات المتوسطة والكبيرة الحجم، وتحركات مستقبلية لاقتناص فرص ومستويات سعرية، حيث يزخر السوق بالعديد من الشركات التي تحتاج إلى تصحيح عكسي استنادا لمؤشراتنا وقوة بياناتها وجودة أصولها، لكنها فقط تفتقد للمبادرات وتفتقد لصانع سوق محترف غير تقليدي، مثلها مثل كثير من الشركات أسعارها منتفخة لا تعكس واقعها وأخرى عالية الجودة وأسعارها لا تعكس حقيقتها.

لكن وفقا للمراقبين، محدودية الفرص والقوائم المدرجة مع ارتفاع السيولة ستعزز عمليات إعادة التقييم واكتشاف الفرص، سواء على صعيد المستثمرين أو أصحاب السيولة

الباحثين عن شركات للاستحواذ أو تأهيلها وتجهيزها لبعض الفرص المستقبلية، خصوصا المشروعات الكبرى المنتظرة.

أمس حققت مؤشرات السوق أداء إيجابي باستثناء الرئيسي الذي تراجع بنسبة 0.16%، وقفزت مستويات القيمة المتداولة 43.5% إلى 96.998 مليون دينار كويتي، وارتفعت كمية الأسهم المشمولة بالتداول 46.3% والصفقات 23.7%.

وارتفعت أسهم 61 شركة وتراجعت 56 شركة أخرى، وبلغت مكاسب السوق أمس 253.2 مليون دينار حيث أغلقت القيمة السوقية عند 52.566 مليار دينار.

ارتفع مؤشرا السوق الأول والعام بـ 0.61% و 0.48% على الترتيب، ونما «الرئيسي» 50 بنحو 0.04%، بينما انخفض «الرئيسي» بـ 0.16% عن مستوى افتتاح الأسبوع وشهدت الجلسة ارتفاع 8 قطاعات على رأسها التكنولوجيا بـ 5.83%، بينما انخفض 4 قطاعات في مقدمتها الرعاية الصحية بـ 2.92%، واستقر قطاع منافع.

وجاء سهم «الأولى» في مقدمة نشاط التداولات بحجم بلغ 57.42 مليون سهم؛ وسيولة بقيمة 7.99 مليون دينار.

هيئة الأسواق في تعميم للشركات :

الجمع بين مهمة التدقيق الشرعي و تقديم إعداد مؤشر الأسهم المتوافقة و خدمة احتساب تطهير الإيرادات المحرمة لا يتفق مع المتطلبات القانونية



التدقيق للجهة ذاتها، شريطة الالتزام بمتطلبات الاستقلالية وعدم تعارض المصالح وسائر الضوابط النظامية ذات الصلة.

4 - ولا يخل ما تقدم بمسؤولية مكتب التدقيق الشرعي الخارجي ووحدة التدقيق الشرعي الداخلي من التحقق من مشروعية الاستثمارات والتأكد من توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومتابعة إتمام عمليات التطهير الشرعي وفق المعايير والضوابط المعتمدة.

ترتيبات تنظيمية داخلية لا يكفي لمعالجة الإشكال القانوني والمهني متى كانت الخدمة المقدمة متصلة بنتائج أو مخرجات سيقوم المدقق الشرعي لاحقاً بمراجعتها أو إبداء الرأي الشرعي بشأنها، وذلك اتساقاً مع متطلبات الاستقلالية والموضوعية المهنية وتجنب ما قد يؤدي إلى المراجعة الذاتية.

3 - ويجوز تقديم تلك الخدمات من قبل جهات استشارية شرعية مستقلة، كما لا يسري ما تقدم على الحالات التي لا يتولى فيها المدقق الشرعي أعمال

قالت هيئة الأسواق في تعميم صادر أمس إلى الشركات « انطلاقاً من دور الهيئة بتوعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية في ضوء ما جاء في أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المالية وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، وبهدف التنسيق والمتابعة مع الشركات المخاطبة بأحكام هذا القانون، ولضمان التطبيق السليم لما جاء في اللائحة التنفيذية بشأن إمكانية الجمع ما بين بعض خدمات التدقيق الشرعي. فإن هيئة أسواق المال تسترعي انتباهكم إلى ما يلي:

1 - أن الجمع بين مهمة التدقيق الشرعي ومهمة تقديم أي من خدمتي إعداد مؤشر الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية أو خدمة احتساب تطهير الإيرادات المحرمة للجهة ذاتها لا يتفق مع المتطلبات القانونية والمهنية الحاكمة للاستقلالية والموضوعية في أعمال التدقيق الشرعي، سواء تم ذلك من خلال وحدة التدقيق الشرعي الداخلي أو من خلال مكتب التدقيق الشرعي الخارجي.

2 - أن مجرد فصل الخدمة بعقد مستقل أو اتخاذ

إفصاحات البورصة



«المروة» تبيع مليون سهم في «أركان الكويت»

أعلنت شركة أركان الكويت العقارية أن شركة المروة القابضة إحدى شركات الأولى للاستثمار وهي عضو مجلس الإدارة قامت ببيع مليون سهم في الشركة. وباعت «المروة» في 2 يوليو 2026 نحو 500 ألف سهم في «أركان» بسعر 306.6 فلس للسهم الواحد؛ ليصل رصيد الأوراق المالية بعد التعامل إلى 72.22 مليون سهم.

وتبع ذلك بيع «المروة» أيضاً 500 ألف سهم أخرى في «أركان» بسعر 316.8 فلس للسهم الواحد؛ ليصل رصيد الأوراق المالية بعد التعامل إلى 71.72 مليون سهم.

«الكوت» توقع عقد بقيمة 1.7 مليون دينار

وقعت شركة الكوت للمشاريع الصناعية عقد مباشر من وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة، بقيمة 1.70 مليون دينار. يتعلق العقد بتوريد مادة الكلورين وذلك لنحو 5 سنوات.

وتوقعت «الكوت» تحقيق أرباح تشغيلية تنعكس إيجاباً على البيانات المالية، على أن تظهر في البيانات المالية خلال مدة التنفيذ.

الدولية تخفض ملكيتها في «عقارات الكويت»

كشف تقرير بورصة الكويت للتغير في الإفصاح، أمس عن وجود تغير في هيكل ملكية شركة عقارات الكويت حيث تمثل التغير في انخفاض المساهمة المباشرة وغير المباشرة لشركة الدولية الكويتية للاستثمار القابضة في «عقارات الكويت» من 15.093% إلى 14.772%. واستناداً إلى بيانات البورصة؛ فإن رأس مال «عقارات الكويت» يبلغ 129.57 مليون دينار، موزعاً على 1.29 مليار سهم تقريباً.

«الأهلية للتأمين» تتسلم موافقة مشروطة لإضافة أعمال

تسلمت شركة الأهلية للتأمين الموافقة المشروطة من وحدة تنظيم التأمين على إضافة أعمال إعادة التأمين. وأشارت «الأهلية» إلى أنه جاري استكمال باقي الإجراءات مع الجهات الرقابية الأخرى، مبينة أنها ستفصح فوراً عن أي مستجدات في حينها. ونوهت بأنه لا يوجد أثر على المركز المالي للشركة.

بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» يغلق مرتفعاً 0.13% وسط صعود جماعي للقطاعات الكبرى

مليون سهم، تلاه سهم درب السعودية بنحو 28.3 مليون سهم. وشهدت الجلسة مجموعة من الإفصاحات الجوهرية، حيث أعلنت شركة تهامة للإعلان عن سلسلة من التغييرات الإدارية شملت استقالة رئيس مجلس الإدارة وتعيين رئيس جديد وتعيين عضو في المقعد الشاغر وعضو للجنة المراجعة، كما أعلنت مدينة المعرفة الاقتصادية عن حصولها على تمويل متوافق مع أحكام الشريعة، فيما كشفت شركة نسيج العالمية عن استراتيجيتها الجديدة. وعلى مستوى الأرقام القياسية، سجل سهم الإنماء ريت للتجزئة إغلاقاً عند أعلى مستوى له في 52 أسبوعاً رغم تراجع الطفيف بنسبة 0.40%. وفي المقابل، سجلت عدة أسهم قيعاناً تاريخية وأدنى مستوياتها في عام، حيث أغلق سهم نفوذ عند 7.17 ريال، واس ام سي للرعاية الصحية عند 16.47 ريال، ومجموعة إم بي سي عند 22.09 ريال، والماجدية عند 7.18 ريال، بينما سجل سهم ذيب قاعاً تاريخياً عند 23.17 ريال رغم إغلاقه مرتفعاً بنسبة 0.48%، كما سجلت أسهم أسواق عبد الله العثيم ومشاركة ريت أدنى مستوياتها في 52 أسبوعاً.

الخسائر بنسبة 1.26%، تلاه قطاع السلع طويلة الأجل بنسبة 0.89%، وانخفض قطاع إدارة وتطوير العقارات بنسبة 0.81%. **تحركات الأسهم** وفي قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، سجل سهم صناعة الورق مكاسب بلغت 9.99% ليصل إلى 61.1 ريال، كما صعد سهم الأسماك بنسبة 9.95% ليغلق عند 76.8 ريال، وارتفع سهم رعاية بنسبة 5.11% كما حقق سهم تبوك الزراعية ارتفاعاً بنسبة 4.06%. أما الأسهم الأكثر انخفاضاً، فقد تصدرها سهم درب السعودية بتراجع نسبته 5.69%، وسهم باتك بنسبة 5.41%، كما انخفض سهم إم أي اس بنسبة 4.79%، وتراجع سهم إعمار المدينة الاقتصادية بنسبة 0.81%. **الأعلى نشاطاً** وفيما يخص نشاط التداولات، جاء سهم الراجحي في صدارة القائمة من حيث القيمة بنحو 208.12 مليون ريال، تلاه سهم الأسماك بقيمة 192.75 مليون ريال، ثم أرامكو السعودية بقيمة 187.72 مليون ريال. ومن حيث الحجم، تصدر سهم باتك القائمة بتداول 31.46

أنهى مؤشر السوق الرئيسية (تاسي) تعاملات جلسة الاثنين على ارتفاع نسبته 0.13%، ما يعادل 14.07 نقطة، ليغلق عند مستوى 10,813.04 نقطة، وسط أداء إيجابي للقطاعات الكبرى بقيادة البنوك والطاقة. وشهدت الجلسة تفوقاً للشركات الخاسرة التي بلغ عددها 157 شركة مقابل صعود 96 شركة، فيما استقرت أسعار 17 شركة دون تغيير، وسط قيمة تداولات بلغت 3.79 مليار ريال، بتداول 244.44 مليون سهم. واتسم نطاق التداول خلال الجلسة بالتذبذب المحدود، حيث سجل المؤشر أعلى نقطة له عند 10,839.89 نقطة، بينما كان أدنى مستوى بلغه 10,793.41 نقطة، ليعود ويستقر فوق مستوى الافتتاح البالغ 10,804.58 نقطة. **13 قطاعاً تدعم المؤشر** وعلى صعيد أداء القطاعات، جاء إغلاق 13 قطاعاً باللون الأخضر، تصدرها قطاع الأدوية بنسبة 1.56%، وارتفع قطاع الطاقة بنسبة 0.24%، وصعد البنوك 0.22% وبلغت مكاسب الاتصالات والمواد الأساسية 0.10% و0.05% على التوالي. وفي المقابل، تصدر قطاع التطبيقات وخدمات التقنية



ملكية الأجانب بسوق الأسهم السعودية تتراجع 2.08 مليار دولار خلال أسبوع

8.086 تريليون ريال، مقابل 8.121 تريليون ريال بنهاية تعاملات الأسبوع السابق. وتراجعت قيمة الأسهم المملوكة للمستثمرين الخليجيين بواقع 179.81 مليون ريال إلى 76.31 مليار ريال، مقارنة بـ 76.49 مليار ريال بنهاية الأسبوع السابق. وسجل المؤشر العام للسوق «تاسي» تراجعاً نسبته 0.97%، بالأسبوع المنتهي بتاريخ 2 يوليو 2026، في ظل أداء سلبي لجميع قطاعاته الرئيسية، بقيادة البنوك والطاقة الأعلى وزناً بالمؤشر.

وجاء التراجع في ملكية الأجانب بالسوق السعودي؛ نتيجة تراجع ملكية المؤسسات بواقع 5.47 مليار ريال بالأسبوع الماضي لتصل إلى 369.72 مليار ريال، مقارنة بـ 375.19 مليار ريال في الأسبوع السابق. وكشف التقرير الأسبوعي لـ«تداول»، تراجع قيمة الأسهم المملوكة للمستثمرين السعوديين بواقع 41.84 مليار ريال، إلى 8.916 تريليون ريال، مقابل 8.958 تريليون ريال بنهاية الأسبوع السابق. وسجلت قيمة ملكية المؤسسات السعودية تراجعاً بلغ 34.97 مليار ريال بالأسبوع الماضي، لتهبط إلى

تراجعت قيمة الأسهم المملوكة للأجانب بسوق الأسهم السعودية «تداول»، بشكل ملحوظ خلال الأسبوع الماضي المنتهي بتاريخ 2 يوليو 2026، مقارنة بالأسبوع السابق. وكشف التقرير الأسبوعي لـ«تداول»، الاثنين، تراجع قيمة ملكية الأجانب بالأسهم السعودية بواقع 7.79 مليار ريال، بما يعادل 2.08 مليار دولار. وهبطت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب خلال الأسبوع الماضي إلى 445.39 مليار ريال، مقابل 453.18 مليار ريال بالأسبوع السابق، المنتهي في 25 يونيو 2026.

بورصات خليجية

مؤشر سوق دبي يرتفع بنسبة 0.5%..
وأبوظبي يصعد بنحو 0.2%

ومن أصل 96 شركة تم تداول أسهمها، ارتفعت أسهم 41 شركة، بينما انخفضت أسهم 39 شركة، وبقيت 16 شركة على ثبات.

ارتفع مؤشر السوق بنسبة 0.2% أو بـ 22 نقطة عند 9922 نقطة، وبتداولات بلغت قيمتها الإجمالية نحو 728 مليون درهم.

1.26 درهم، وبتداولات تجاوزت 31 مليون سهم.

سوق أبوظبي للأوراق المالية
وفي سوق أبوظبي للأوراق المالية،

أقفل مؤشر سوق دبي المالي أولى جلسات الأسبوع، على ارتفاع بنسبة 0.5% أو 32 نقطة عند 6091 نقطة، مع تداولات بلغت قيمتها الإجمالية نحو 557 مليون درهم. وشهد سوق دبي ارتفاع أسهم 28 شركة من أصل 52 شركة تم تداولها، بينما انخفضت 10 شركات، وبقيت 14 شركة على ثبات.

وأقفل سهم إعمار العقارية على ثبات عند 12.12 درهم، وبتداولات قاربت 10 ملايين سهم، فيما قفز سهم الإمارات للاتصالات المتكاملة - دو، بنسبة 3.7% عند 12.48 درهم، وبتداولات تجاوزت 6 ملايين سهم. وارتفع سهم الإمارات دبي الوطني بنسبة 1.2% عند 31.00 درهم، وبتداولات تجاوزت مليون سهم، فيما صعد سهم دريك آند سكل إنترناشيونال بنسبة 3%، عند 0.238 درهم، وبتداولات قاربت 28 مليون سهم.

وأكثر الأسهم تداولاً، سهم تكافل الإمارات، حيث ارتفع بنسبة 0.7% عند 1.51 درهم، وبتداولات تجاوزت 38 مليون سهم، فيما صعد سهم طلبات هولدينغ بـ 0.8% عند

بورصة قطر ترتفع 0.20% والمؤشر العام عند 10267 نقطة

سهماً بـ 6.11%، بينما تراجع 24 سهماً على رأسها «الإجارة» بـ 2.79%، فيما استقرت 6 أسهم.

وجاء سهم «بلدنا» في مقدمة نشاط التداولات بحجم بلغ 25.32 مليون سهم؛ و سيولة بقيمة 34.17 مليون ريال.

110.62 مليون سهم، مقارنة بـ 157.61 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 16.73 ألف صفقة، مقابل 12.95 ألف صفقة الأحد.

ومن بين 48 سهماً نشطاً، تقدم سهم «العام» ارتفاعات الأسهم البالغة 24

مقدمتها التأمين بـ 0.52%، بينما تراجع 3 قطاعات على رأسها الاتصالات بـ 0.62%.

ارتفعت السيولة إلى 293.06 مليون ريال، مقابل 272.86 مليون ريال الأحد الماضي، وتراجعت أحجام التداول عند

أغلقت بورصة قطر تعاملات الاثنين مرتفعة؛ بدعم صعود 4 قطاعات.

ارتفع المؤشر العام بنسبة 0.20% ليصل إلى النقطة 10267.16، رابحاً 20.94 نقطة عن مستوى الأحد الماضي. ودعم الجلسة ارتفاع 4 قطاعات في

مؤشر بورصة مسقط يرتفع 0.23%



ارتفع المؤشر العام لسوق مسقط بنهاية تعاملات الاثنين، بنسبة 0.23%؛ ليغلق عند مستوى 7,581.56 نقطة، رابحاً 17.34 نقطة عن مستوياته بجلسة الاثنين.

ودعم ارتفاع المؤشر صعود الأسهم القيادية، وارتفاع المؤشرات القطاعية مجتمعة، وتصديرها مؤشر القطاع المالي بنسبة 0.12%، مع صدارة سهم المركز المالي للرابحين بنسبة 5.26%، وارتفع سهم عمان والإمارات القابضة القيادي بنسبة 1.25%.

وارتفع مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0.08%، مع ارتفاع سهم عمان كلورين القيادي بنسبة 2.42%، وارتفع سهم الخليجية لإنتاج الفطر القيادي بنسبة 1.16%.

وكان الخدمات أقل القطاعات ارتفاعاً بنسبة 0.02%، مع ارتفاع سهم الغاز الوطنية القيادي بنسبة 1.85%، وارتفع سهم أوكيو لشبكات الغاز القيادي بنسبة 1.36%.

وحد من ارتفاع قطاع الخدمات تقدم سهم صحار للطاقة على المتراجعين بنسبة 9.8%.

وارتفع حجم التداولات بنسبة 24.51% إلى 157.57 مليون ورقة مالية، مقابل 126.55 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة. وارتفعت قيمة التداولات خلال الجلسة بنسبة 18.15% إلى 45.81 مليون ريال، مقارنة بنحو 38.77 مليون ريال جلسة الأحد.

وتصدر سهم بنك صحار الدولي الأسهم النشطة حجماً بتداول 33.45 مليون سهم، فيما تصدر سهم بنك مسقط النشاط قيمة بنحو 7.91 مليون ريال.

للطلب أو
الإستفسار

بورصات عالمية

مؤشر «نيكاي» الياباني تحت ضغط أداء قطاع التكنولوجيا و«توبكس» يرتفع مع تراجع النفط

أسهم الدفاع ترتفع بدعم خطة حكومية لتعزيز الصادرات العسكرية

وارتفعت أسهم شركات الدفاع اليابانية، بعدما ذكرت صحيفة «يوميوري» أن الحكومة تعتزم إنشاء مكتب جديد داخل وزارة الدفاع لتعزيز التعاون الدفاعي الدولي ودعم صادرات المعدات الدفاعية، بحسب «إنفستنج».

ووفقاً للتقرير، بدأت الحكومة والائتلاف الحاكم تنسيق خطط لإنشاء مكتب مخصص للتعاون والتبادل الدولي مع الدول الحليفة والشريكة، في إطار سعي اليابان إلى تعزيز قدراتها الدفاعية في ظل تدهور البيئة الأمنية الإقليمية.

وأضاف التقرير أن المقترح من المتوقع إدراجه ضمن المبادئ التوجيهية السنوية للسياسة الاقتصادية والمالية التي ستصدرها الحكومة في وقت لاحق من الشهر الجاري.

وقفز سهم «ميتسوبيشي» للصناعات الثقيلة بنحو 7%، كما ارتفع سهم «آي إتش آي كورب» بنسبة 5%، وصعد سهم «كاواساكي» للصناعات الثقيلة بنحو 7%.



سهم «تويوتا موتور» 3.36% وزاد سهم «ميتسوبيشي» للصناعات الثقيلة 8.39%، وتصدرت شركات التوريد لقطاع التكنولوجيا الخسائر على مؤشر نيكاي. وكان أكبر الخاسرين سهم شركة تايو يودن الذي هبط 10.58% تلاه سهم «إيبیدن» الذي نزل 8.37%، وسهم «موراتا» للتصنيع الذي تراجع 7.49%، ومن بين 225 سهماً على مؤشر نيكاي، صعد 177 سهماً وانخفض 48 سهماً.

لتدخل محتمل من جانب السلطات في طوكيو.

وقالت مكي ساوادا، محللة استراتيجيات الأسهم لدى «نومورا» للأوراق المالية: «ستستمر التقلبات في أسهم شركات الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات في التأثير على اتجاه مؤشر نيكاي 225، سواء بالارتفاع أو الانخفاض».

وقادت قطاعات الشحن والسيارات والآلات المكاسب في السوق بشكل عام، وارتفع

ارتفع مؤشر توبكس الياباني الأوسع نطاقاً الاثنين للجلسة السادسة على التوالي بعدما ساهم انخفاض أسعار النفط والزخم الإيجابي في الأسواق العالمية في تعزيز معنويات المستثمرين.

وصعد مؤشر توبكس 0.50% ليغلق عند 4084.74 نقطة مسجلاً أطول سلسلة مكاسب منذ أغسطس 2025، أما مؤشر نيكاي 225 القياسي الذي تهيمن عليه أسهم شركات التكنولوجيا فأغلق دون تغير عند 69737.69 نقطة.

يأتي هذا بينما يتربع المستثمرون التوقعات المتعلقة بسياسات البنوك المركزية إذ يظهر مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي موقفاً يميل للتشديد النقدي تحت قيادة رئيسه كيفن وارث في حين من المتوقع أن يواصل بنك اليابان المركزي تشديد السياسة النقدية، وفي الوقت نفسه، ساهمت زيادة توقعات إنتاج النفط وإعادة فتح مضيق هرمز في توفير حالة من الارتياح بالأسواق، وفقاً لوكالة «رويترز».

واستأنف الين الياباني اتجاهه الهبوطي مما يبقي المتداولين في حالة من الترقب

استقرار الأسهم الأوروبية بعد موجة صعود وقفزة «إيزي جيت»



الأحمر وقناة السويس إلى ضغط سلبي هبوطي على أسعار نقل الحاويات، وهو ما قد يؤثر سلباً على أرباح شركات الشحن.

وتراجعت أسعار سهم «ميرسك» بنسبة 9%، في أكبر تراجع له منذ 7 مايو الماضي، كما تراجعت أسعار سهم «هاباغ-لويد» بنسبة 4.6%، وهو أكبر انخفاض له منذ 2 أبريل الماضي.

وقالت شركة «ميرسك»، في بيان عبر موقعها الإلكتروني، «يأتي هذا القرار المشترك مع هاباغ-لويد بعد تقييمات شاملة للوضع الأمني في منطقة البحر الأحمر، ويمثل خطوة نحو عودة تدريجية إلى المرور عبر قناة السويس».

وأضافت «ميرسك» أن أول رحلة بحرية ستكون على متن السفينة «ماجستيك ميرسك».

السيارات الرياضية التقليدية، بعدما كان الإعلان السابق عن أول سيارة كهربائية للشركة قد ضغط على أداء السهم.

أسهم «ميرسك» و«هاباغ-لويد» تهبط بعد استئناف الشحن عبر البحر الأحمر وقناة السويس تراجعت أسعار أسهم شركتي الشحن البحري الدنماركية «ميرسك» والألمانية «هاباغ لويد» خلال التداولات الأوروبية بعد إعلانهما استئناف خدمة الشحن المشتركة عبر البحر الأحمر وقناة السويس.

وبدأت الشركتان في فبراير الماضي تحويل مسار سفنهما للإبحار حول جنوب أفريقيا، لتجنب مخاطر الملاحه في البحر الأحمر، بحسب ما ذكرته وكالة «بلومبرغ» للأنباء.

ومن المرجح أن يؤدي استئناف الخدمات عبر البحر

استقرت الأسهم الأوروبية في بداية تداولات بعد المكاسب القوية التي حققتها الأسبوع الماضي، بينما ركز المستثمرون على أخبار الصفقات والاستحواذات الجديدة في الأسواق.

وسجل مؤشر ستوكس 600 الأوروبي استقراراً قرب مستوى 652.84 نقطة، بعدما أنهى الأسبوع الماضي بأفضل أداء أسبوعي له منذ منتصف مايو، مدعوماً بتحسن شهية المستثمرين للمخاطرة.

وكانت الأنظار تتجه إلى شركة الطيران البريطانية منخفضة التكلفة «إيزي جيت»، التي قفز سهمها بنحو 11% بعد موافقتها من حيث المبدأ على عرض استحواذ محسّن قدمته شركة الاستثمار الأميركية «كاسل ليك». وبحسب العرض، تصل القيمة المحتملة للشركة إلى نحو 5.5 مليار جنيه إسترليني، أي ما يعادل نحو 7.34 مليار دولار، ما دفع قطاع السفر والترفيه إلى تصدر مكاسب القطاعات الأوروبية بارتفاع بلغ 1%.

وجاء جزء كبير من المكاسب الأخيرة في الأسواق الأوروبية نتيجة تراجع المخاوف الجيوسياسية في الشرق الأوسط، مع انخفاض أسعار النفط إلى مستويات قريبة من تلك التي كانت سائدة قبل اندلاع الحرب.

لكن المستثمرين ما زالوا يراقبون التطورات الإقليمية عن كثب، في ظل غياب تقدم ملموس في المحادثات الرامية إلى التوصل إلى اتفاق دائم بين الولايات المتحدة وإيران.

وفي المقابل، تراجع سهم شركة «تاليس» الفرنسية للدفاع بنسبة 1.4% بعد إعلانها التوصل إلى اتفاق لشراء حصة عائلة جورجي في شركة «إكساييل» المتخصصة في تقنيات الطائرات المسيّرة، تمهيداً لتقديم عرض استحواذ على بقية الأسهم.

أما شركة «فيراري»، فارتفع سهمها 2% بعد الكشف عن طراز محدود الإصدار مزود بمحرك ذي 12 أسطوانة وناقل حركة يدوي، في خطوة استهدفت عشاق

بورصات عالمية

الأسهم البريطانية تتراجع .. واستحوذات أميركية ضخمة



سجلت مؤشرات الأسهم البريطانية تراجعاً طفيفاً بختام التعاملات المباشرة الاثنين؛ حيث طغت خسائر شركات تعدين المعادن الثمينة على المكاسب القوية التي حققتها أسهم القطاع المالي، في وقت انشغل فيه المستثمرون بتقييم سلسلة صاخبة من إعلانات الاستحواذ والاندماج الكبرى التي شهدتها السوق اللندنية.

وانخفض مؤشر فوتسي 100 الرئيسي للشركات القيادية بنسبة 0.1% ليصل إلى مستويات 10,663.68 نقطة، في حين تراجع مؤشر الأسهم المتوسطة فوتسي 100 بنسبة تراجع بلغت 0.06%، وسط تداولات اتسمت بالحدز الاقتصادي قبيل صدور بيانات نقدية مرتقبة من الفيدرالي الأميركي.

وتصدرت أسهم السفر والترفيه والخدمات الإعلامية المشهد الاستثماري لتسجل مكاسب قطاعية بلغت 0.7% و 0.9% على التوالي، مدفوعة بصفقات مليارية هائلة، حيث قفز سهم الخطوط الجوية الاقتصادية البريطانية «إيزي جيت» بنسبة 11% بعد موافقتها المبدئية على عرض استحواذ مُحسَّن من قبل شركة الاستثمار الأميركية «كاسل ليك»، في صفقة تقيم الناقلة بنحو 5.5 مليار جنيه إسترليني (ما يعادل 7.34 مليار دولار).

وفي قطاع الإعلام، قفز سهم شبكة البث البريطانية «آي تي في» بنسبة 1.6% إثر إبرامها اتفاقاً لبيع ذراعها الإعلامية والترفيهية إلى شبكة «سكاى» المملوكة لعملاق الإعلام الأميركي «كومكاست» في صفقة بلغت قيمتها 1.6 مليار جنيه إسترليني (نحو 2.13 مليار دولار)، بالتزامن مع صعود سهم مجموعة «دابلوي بي بي» الإعلانية بنسبة 3.9%.

وعقب ديفيد موريسون، كبير محللي الأسواق لدى «تريد نايشن»، على هذا الزخم قائلاً: «هناك تدفقات رأسمالية ضخمة، لاسيما من الصناديق الأميركية والصينية، تترصد الأصول الاستراتيجية البريطانية، ما يمثل فرصة مواتية

للمستثمرين الأجانب لبناء حيازات أو الاستحواذ بالكامل على حصص في الشركات البريطانية الواعدة ذات التقييمات الجاذبة».

الدولار يضغط على الذهب

وفي المقابل، شكّل قطاع تعدين المعادن الثمينة الضغط الأكبر على المؤشر الرئيسي ليهبط بنسبة 0.9%، متأثراً بتراجع أسعار الذهب العالمية من أعلى مستوياتها في أسبوعين، مع ارتداد مؤشر الدولار الأميركي صعوداً؛ ترقباً لصدور محاضر اجتماع السياسة النقدية الأخير لمجلس الاحتياطي الفيدرالي في وقت لاحق من هذا الأسبوع لمعرفة مسار أسعار الفائدة.

وعلى الصعيد الجيوسياسي والنفطي، راقب المستثمرون استقرار حركة الشحن البحري وتدفق الناقلات دون انقطاع عبر مضيق هرمز الاستراتيجي، بجانب توقعات بزيادة المعروض النفطي، ما ضغط على أسعار الخام هبوطاً رغم

استمرار التوترات في الشرق الأوسط.

وفي شأن داخلي، أشارت المصارف إلى أن بنك إنجلترا (المركزي البريطاني) قد يمنح سوق السندات الحكومية «الغيتز» دفعة إيجابية هذا الأسبوع لخفض تكاليف الاقتراض العام بنحو مليار جنيه إسترليني سنوياً، عبر تعديل مرتقب في القواعد التنظيمية؛ وهو إجراء حذر منه مسؤولون رقبليون سابقون مؤكدين أنه قد يرفع من حجم المخاطر المالية وهامش الأمان الائتماني للنظام المصرفي. واختتم التقرير بالإشارة إلى أداء الأسهم الفردية، حيث تكبّد سهم شركة تكنولوجيا البقالة عبر الإنترنت «أوكادو» خسارة حادة بنسبة 5.6%؛ بعد إعلان المجموعة أن رئيسها التنفيذي تيم شتاينر سيواصل قيادة الشركة حتى مطلع العام المالي 2028 فقط، وهو الموعد المستهدف لتعيين خلف له، ما أثار حالة من عدم اليقين لدى المستثمرين حول استقرار الاستراتيجية التنفيذية طويلة الأجل للشركة.

ارتفاع عقود «وول ستريت» الآجلة وسط ترقب محضر الفيدرالي

مؤشرات إضافية بشأن مسار أسعار الفائدة، بعدما أبقى البنك المركزي أسعار الفائدة دون تغيير عند نطاق 3.5% إلى 3.75% خلال الاجتماع، مع استمرار توقعات المسؤولين بإمكانية تنفيذ زيادة إضافية خلال العام الجاري. كما أشار رئيس الاحتياطي الفيدرالي الجديد، كيفن وارث، إلى أنه قد يعلن قريباً عن تشكيل فرق عمل لمراجعة ممارسات البنك المركزي في مجالات تشمل التواصل وتحليل البيانات.

وعلى صعيد نتائج الأعمال، يترقب المستثمرون انطلاق موسم نتائج الربع الثاني، مع إعلان شركات «ليفاي شتراوس» و«بيبسيكو» و«دلتا إيرلاينز» نتائجها المالية خلال الأيام المقبلة.

وفي أسواق السلع، تراجعت أسعار النفط بشكل طفيف بعدما قررت مجموعة «أوبك+» مجدداً زيادة حصص الإنتاج خلال اجتماعها في مطلع الأسبوع.

وقال محللو «فيتال نولج»، إن المشهد الاقتصادي الكلي لم يشهد تغيرات كبيرة خلال عطلة نهاية الأسبوع، إلا أن أسعار النفط واصلت التراجع مع تنامي التوقعات بزيادة الإمدادات إلى مستويات تتجاوز ما كانت عليه قبل اندلاع الحرب.



إذ تراجع مؤشر فيلادلفيا لأشباه الموصلات بنسبة 12% خلال الأسبوعين الماضيين، رغم بقائه مرتفعاً منذ بداية العام.

ويترقب المستثمرون أيضاً صدور محضر اجتماع الاحتياطي الفيدرالي لشهر يونيو يوم الأربعاء، والذي قد يقدم

في ظل الارتفاع الكبير في الإنفاق الرأسمالي على البنية التحتية اللازمة لدعم هذه التكنولوجيا، وسط تساؤلات حول توقيت تحقيق عوائد من تلك الاستثمارات.

وتعرضت أسهم شركات أشباه الموصلات لضغوط خلال الفترة الأخيرة،

ارتفعت العقود الآجلة لمؤشرات الأسهم الأمريكية في معظمها خلال تعاملات الاثنين، مع عودة المستثمرين إلى الأسواق بعد عطلة نهاية أسبوع طويلة، بحسب «إنفستنج».

وارتفعت العقود الآجلة لمؤشر «ستاندرد أند بورز 500» بنحو 0.4%، فيما صعدت العقود الآجلة لمؤشر «ناسداك 100» بنسبة 1.0%، بينما استقرت العقود الآجلة لمؤشر «داو جونز» دون تغير يُذكر.

وكانت المؤشرات الأمريكية الرئيسية قد أنهت الأسبوع الماضي، الذي اقتصر على أربعة أيام تداول بسبب العطلة، على مكاسب، إذ ارتفع مؤشر «داو جونز» بنحو 2%، بينما صعد مؤشر «ستاندرد أند بورز 500» بنسبة 1.8%، وزاد مؤشر «ناسداك» المركب بنسبة 2.1%.

وجاءت هذه المكاسب بعد صدور تقرير الوظائف الأمريكي لشهر يونيو، الذي جاء أضعف من المتوقع، ما خفف المخاوف بشأن تشديد السياسة النقدية على المدى القريب، ودعم صعود الأسهم. ورغم ذلك، لا تزال الأسواق تراقب عن كثب التقييمات المرتفعة لأسهم الشركات المرتبطة بالكذاء الاصطناعي،

KAMCO
INVEST

نشرة كامكو إنفست اليومية لمؤشرات بورصة الكويت

إعداد إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية

أداء مؤشر السوق العام لبورصة الكويت مقابل الكمية المتداولة

المؤشر

القيمة (مليون سهم)

مؤشر السوق العام

القيمة (مليون سهم)

9,400

9,200

9,000

8,800

8,600

8,400

8,200

8,000

Jul-2025

Aug-2025

Sep-2025

Oct-2025

Nov-2025

Dec-2025

Jan-2026

Feb-2026

Mar-2026

Apr-2026

May-2026

Jun-2026

Jul-2026

مؤشرات البورصة والقيمة الرأسمالية	القيمة	أداء المؤشرات			
		اليومي (نقطة)	اليومي (%)	الشهري (%)	من بداية العام (%)
مؤشر السوق الأول	9,173.40	55.9	0.61%	1.00%	(3.42%)
مؤشر رئيسي 50	10,061.64	4.1	0.04%	2.46%	15.80%
مؤشر السوق الرئيسي	8,828.93	(14.1)	(0.16%)	(2.57%)	6.34%
مؤشر السوق العام	8,738.98	41.9	0.48%	0.38%	(1.89%)
القيمة السوقية (مليون دك)	52,566.90	253.2	0.48%	0.39%	(1.81%)

مؤشرات التداول	القيمة	التغير اليومي %		المتوسط اليومي
		2026	2025	
الكمية المتداولة (مليون سهم)	392.8	46.3%	324.5	431.1
القيمة المتداولة (مليون دك)	97.0	43.5%	84.6	108.6
عدد الصفقات	22,858	23.7%	21,343	21,589

الاسم المختصر لشركة المدرجة	السعر			القيمة المعادلة (مليون دك)	معدل الدوران السهم منذ بداية العام	مضاعف السعر	عائد التوزيعات	مضاعف السعر	القيمة السوقية (مليون دك)	إغلاق خلال 52 أسبوع (دك)	إغلاق خلال 52 أسبوع (دك)		
	إغلاق (دك)	التغير اليومي (%)	التغير الأسبوعي (%)										
وطني	▲	0.815	6.0	0.7%	5,741	7,056	10%	4.3%	13.0	1.75	7,481.6	1,063	0.802
خليج ب	=	0.357	0.0	0%	868	2,431	19%	2.5%	28.5	1.81	1,496.6	0.363	0.304
تجاري	▼	0.480	-1.0	0%	41	86	1%	5.0%	9.0	1.39	1,051.8	0.700	0.451
اهلي	▼	0.262	-1.0	0%	414	1,575	12%	3.8%	11.1	1.11	720.1	0.301	0.259
الدولي	▲	0.256	1.0	0%	821	3,208	50%	2.9%	15.6	1.31	480.8	0.282	0.242
برقان	=	0.186	0.0	0%	233	1,263	10%	3.2%	17.3	0.84	707.9	0.269	0.183
بيتك	▲	0.779	6.0	1%	7,588	9,763	8%	3.1%	24.0	2.74	15,401.2	0.807	0.715
بنك بوبيان	▲	0.637	9.0	1%	2,254	3,558	5%	1.1%	29.9	3.18	3,006.4	0.697	0.617
بنك وربة	▲	0.281	3.0	1%	2,390	8,529	20%	1.8%	26.3	1.65	1,327.2	0.306	0.249
البنوك				1.2%	20,349	37,469		3.1%	17.3	1.65	31,674		
سنرجي	▼	0.232	-6.0	-3%	63	269	221%	0.0%	69.9	2.46	23.4	0.287	0.139
بنزولية	▼	0.611	-19.0	-3%	8	13	1%	7.1%	10.6	1.00	110.5	0.834	0.535
نايسكو	▼	1.450	-20.0	-1%	1	0	0%	6.3%	9.4	2.27	140.7	1.885	1.201
بيت الطاقة	▼	0.272	-2.0	-1%	4	16	147%	0.0%	NM	4.16	12.3	0.323	0.186
أبار	▲	0.185	3.0	2%	21	112	16%	3.6%	12.4	0.59	46.9	0.235	0.136
الفتاكا	▲	0.271	4.0	1%	1,416	5,242	93%	1.1%	21.7	1.78	153.5	0.313	0.231
الطاقة			-0.6%	1,513	5,652		5.0%	12.4	2.03		487		
سكب ك	▲	0.467	14.0	3%	2	3	3%	1.1%	13.5	1.61	30.4	0.720	0.434
بوبيان ب	▲	0.700	1.0	0%	933	1,333	24%	3.6%	14.0	1.58	374.4	0.702	0.545
الكويت	▼	0.764	-6.0	-1%	2	2	0%	5.2%	13.0	1.96	77.1	2.145	0.702
مواد أساسية				2.4%	936	1,338		3.6%	13.5	1.61	482		
الخصوصية	▲	0.236	1.0	0%	5	21	45%	1.2%	18.1	1.24	44.2	0.250	0.137
اسمنت	▲	0.408	4.0	1%	33	81	4%	1.7%	31.5	1.30	290.9	0.457	0.319
كابلات	▲	1.796	14.0	1%	1,171	652	16%	3.9%	18.2	1.23	373.9	2.280	1.708
سفن	▲	0.701	8.0	1%	2,310	3,320	45%	3.6%	14.9	1.78	139.0	0.882	0.685
بورتلاند	▼	0.580	-5.0	-1%	29	50	12%	6.9%	45.8	0.75	58.1	0.770	0.542
ورقية	▼	0.247	-24.0	-9%	559	2,190	18%	2.8%	36.8	1.38	24.5	0.427	0.166
معادن	▼	0.156	-1.0	-1%	40	261	116%	0.0%	NM	1.87	14.1	0.200	0.091
أسيكو	▼	0.592	-3.0	-1%	2,294	3,903	96%	0.0%	NM	7.92	195.6	0.611	0.070
الوظيفية للبناء	=	0.276	0.0	0%	130	470	28%	3.6%	33.5	1.11	99.2	0.296	0.190
المعدات	▲	0.203	7.0	4%	957	4,714	411%	0.0%	NM	1.93	16.2	0.380	0.086
استهلاكية	▲	0.099	0.8	1%	26	261	73%	0.0%	NM	1.00	29.7	0.129	0.093
مخازن	=	0.145	0.0	0%	484	3,343	36%	1.3%	NM	1.12	370.1	0.175	0.126
تنظيف	▼	0.271	-3.0	-1%	1,138	4,203	671%	1.0%	17.5	1.77	67.7	0.303	0.061
المعامل	▲	0.322	5.0	2%	38	119	3%	4.6%	9.8	1.12	44.0	0.370	0.305
هيومن سوفت	▼	2.408	-12.0	0%	109	45	14%	11.4%	9.5	3.93	324.5	2.760	2.302
امتيازات	▼	0.399	-43.0	-10%	2	5	1%	0.0%	6.3	4.22	16.0	0.450	0.182
المشتركة	▼	0.947	-5.0	-1%	214	228	41%	3.2%	10.2	2.21	162.0	1.150	0.650
بويك	▼	0.181	-4.0	-2%	39	218	12%	0.0%	NM	0.66	68.4	0.345	0.135
ميرد	▲	0.123	1.0	1%	132	1,078	70%	4.1%	13.3	1.00	20.1	0.135	0.089
المتكاملة	▲	0.421	4.0	1%	445	1,067	84%	3.6%	21.2	1.70	111.8	0.565	0.359
قيوين ا	=	0.138	0.0	0%	0	0	4%	4.4%	6.1	0.76	50.1	0.270	0.079
جي تي سي	▼	0.460	-19.0	-4%	21	45	13%	6.1%	10.6	1.32	75.9	0.515	0.371
صناعية			0.0%	10,175	26,274		3.6%	16.2	1.31		2,596		
مواشي	▼	0.099	-3.0	-3%	8	80	24%	0.0%	NM	1.32	20.7	0.155	0.082
ميزان	▲	1.084	6.0	1%	1,215	1,132	19%	4.1%	18.3	2.47	336.9	1.800	1.017
بلغ الاستهلاكية			1.6%	1,223	1,212		4.1%	18.3	4.1%		358		
التقزم	▼	0.550	-5.0	-1%	35	65	1%	0.0%	NM	2.22	108.9	0.690	0.387
ميدان	▼	0.960	-40.0	-4%	3	3	0%	1.6%	29.3	2.18	194.4	1.651	0.616
رعاية صحية			-6.3%	38	68		1.6%	29.3	2.20		303		

بتكويين بلا ورثة: عندما تموت كلمات الاستعادة مع صاحبها

تسليم ال Seed Phrase « كلمات الاستعادة » لأحد الأبناء لا يغني عن التوثيق القانوني وقد يعرضه لشبهة الاستيلاء على أموال التركة

بقلم - المحامي ناصر الشلاحي

naserj@edraklegal.com



مما لا شك فيه أن الأصول الرقمية - وفي مقدمتها العملات المشفرة كالبتكوين - أصبحت اليوم مكوناً حقيقياً في ثروات شريحة متنامية من الأفراد، بعدما تجاوزت قيمتها السوقية عالمياً حدود التريليونات، ولم تعد حيازتها مقصورة على فئة المضاربين، بل امتدت إلى مستثمرين يحتفظون بها استثماراً طويلاً الأجل ضمن محافظ باردة (Cold Wallets) لا تتصل بالإنترنت، حماية لها من الاختراق.

وضمن هذا السياق، يسود لدى كثير من المتعاملين في هذه الأصول اعتقادٌ بأن حفظها في محفظة باردة وتسليم «كلمات الاستعادة» (Seed Phrase) لأحد الأبناء أو الأقارب يكفي لضمان انتقالها إليهم بعد الوفاة، والحقيقة أن هذا الاعتقاد غير دقيق من الناحيتين الواقعية والقانونية، بل قد يربط على صاحبه وعلى من تسلم الكلمات مخاطر جسيمة، أولها أن هذه الأصول تظل في الغالب غير مُفصّل عنها وعن قيمتها وكمياتها لبقية الورثة أو للجهات المختصة.

الإشكالات المترتبة على هذا التصرف:

يترتب على الاكتفاء بتسليم كلمات الاستعادة دون تأطير قانوني جملة من الإشكالات، من أبرزها: أن تسليم كلمات الاستعادة يعني عملياً منح سيطرة كاملة وفورية على المحفظة، فمن يجوزها يملك تقنياً التصرف في الأصول كلها في أي لحظة، حال حياة صاحبها وقبل وفاته، دون أي ضابط قانوني أو رقابي، وهو ما يفتح الباب لإساءة الاستخدام أو التصرف في الأصول قبل الأوان.

أن دخول أي شخص إلى المحفظة بعد الوفاة دون سند قانوني واضح - كوصية موثقة أو حصر إرث (قسام شرعي) يحسد الورثة وأنصبتهم - قد يعرضه للمساءلة، إذ قد تُكَيّف بعض تصرفاته على أنها استيلاء على أموال التركة وإفشاءات على حقوق باقي الورثة، فالأصول الرقمية تدخل في التركة شأنها شأن سائر الأموال، ولا يجوز لأحد الورثة الانفراد بها.

أن غياب التوثيق يثير شبهات تتصل بقواعد مكافحة غسل الأموال، فمن يتصرف في أصول رقمية عالية القيمة دون أن يكون قادراً على إثبات مصدرها ومشروعية أبلولتها إليه، قد يجد نفسه في موضع الاشتباه أمام الجهات الرقابية، خصوصاً عند تحويل هذه الأصول إلى نقود وإيداعها في الحسابات البنكية. أنه حال عدم وجود مستند يثبت ملكية المورث لهذه الأصول أصلاً، قد يواجه الورثة صعوبة بالغة في إثبات حقهم أمام القضاء، فطبيعة تقنية «البلوك تشين» القائمة - على اللامركزية - من عناوين رقمية لا تُسند الملكية لشخص بذاته، مما يفتح باب النزاعات بين الأطراف، وقد يؤدي - في أسوأ الفروض - إلى ضياع الأصول نهائياً إذا فقدت كلمات الاستعادة ولم يعلم بها أحد.

التمكين التقني بحيازة كلمات الدستعادة شيء،

والحق القانوني بتبوت الملكية وانتقالها شيء آخر

التمكين الجوهري: تمكين تقني لا يساوي حقاً قانونياً؛ والمتأمل في هذه الإشكالات يدرك أن جوهر المسألة يكمن في وجوب التمييز بين «التمكين التقني» - أي القدرة الفعلية على الوصول إلى الأصول - السيطرة - بحيازة كلمات الاستعادة - وبين «الحق القانوني» - أي ثبوت الملكية وانتقالها وفق قواعد الميراث والوصية - فحيازة المفاتيح لا تنشئ ملكية، كما أن الملكية دون القدرة على الوصول إلى الأصول تظل حقاً نظرياً لا سبيل لاقتضائه، ومن ثم فإن أي تخطيط سليم لانتقال الأصول الرقمية يجب أن يجمع بين البعدين معاً: توثيق قانوني يثبت الملكية ويحدد مآلها، وآلية تقنية منظمة تتيح للورثة الوصول الفعلي إليها في الوقت المناسب دون تمكين مبكر لأحد.

التجارب التشريعية المقارنة... العالم يتحرك:

وقد تنبّهت تشريعات مقارنة عديدة لهذه الإشكالية، وسارعت إلى سد الفراغ التشريعي بنصوص مستحدثة، نعرض لأبرزها:

أقرب النماذج إلينا: أصدر مركز دبي المالي العالمي (DIFC) قانون الأصول الرقمية رقم 2 لسنة 2024،

النافذ منذ مارس 2024، وهو من أوائل التشريعات التي حددت بشكل شامل الخصائص القانونية للأصل الرقمي بوصفه «ملكية غير مادية»، ونظمت شروط السيطرة عليه وكيفية انتقال ملكيته، بل أطلقت محاكم المركز خدمة «وصايا الأصول الرقمية» المصممة خصيصاً لتوثيق هذه الأصول وتنظيم انتقالها، في نموذج تشريعي رائد يستحق الدراسة والتطوير في منطقتنا.

عالمياً: في الولايات المتحدة الأمريكية، صدر القانون الموحد المعدل لوصول الأمناء إلى الأصول الرقمية (RUFADAA) عام 2015، وتبنته أكثر من أربعين ولاية، وهو ينظم وصول منقذ الوصية أو الوصي أو الوكيل إلى الأصول الرقمية للمتوفى وإدارتها، ويشترط لذلك توافقاً صريحاً من صاحب الأصول يُثبت في وصية أو توكيل أو «أداة إلكترونية» لدى مزود الخدمة، ويضع تدرجاً ملزماً في الأولوية بين هذه الأدوات، فأقام بذلك جسراً بين التخطيط القانوني للتركات والواقع التقني للأصول الرقمية.

وفي المملكة المتحدة، صدر قانون الملكية (الأصول الرقمية وغيرها) لسنة 2025 (Property (Digital Assets) Act 2025 (etc) الذي دخل حيز النفاذ في ديسمبر 2025، مقررًا - ولأول مرة بنص تشريعي - أن الأصول الرقمية كالعملات المشفرة والرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs) تصلح محلاً لحقوق الملكية الشخصية، بإنشاء فئة ثالثة من الملكية إلى جانب الفئتين التقليديتين، وبذلك أصبح لهذه الأصول أساس قانوني واضح في دعاوى الاسترداد والسرقة، وفي إجراءات التركات والإفلاس.

وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، صدرت لائحة أسواق الأصول المشفرة (MiCA) عام 2023 بوصفها أول إطار تنظيمي شامل لمزودي خدمات الأصول المشفرة، ومع أنها معنية أساساً بالترخيص وحماية المتعاملين، فإن ما فرضته من قواعد توثيق وتحقيق من هوية أصحاب المحافظ يصب بشكل غير مباشر في خدمة إثبات الملكية وانتقالها.

وماذا عن الوضع في دولة الكويت؟

أما في دولتنا، فلم يصدر بعد تشريع ينظم الأصول الرقمية أو يعترف بها صراحة كعنصر من عناصر التركة، وإنما أصدرت الجهات الرقابية المتمثلة في بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال ووزارة التجارة والصناعة ووحدة تنظيم التأمين - في يوليو 2023 تعاميم متزامنة إلى الجهات الخاضعة لرقابة كل منها، إعمالاً للتوصية رقم (15) من متطلبات مجموعة العمل المالي (FATF) في إطار جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقراءة هذه التعاميم بتبين لنا أن نطاقها رقابي تنظيمي محدد، فهي حظرت استخدام الأصول الافتراضية كأداة دفع أو الاعتراف بها كعملة بديلة عن الدينار الكويتي، وحظرت على الجهات الخاضعة لتقديم خدمات الأصول الافتراضية أو الاستثمار فيها، ومنعت منح أي شخص طبيعى أو اعتباري ترخيصاً لتقديم

هذه الخدمات كعمل تجاري، غير أنها لم تتضمن نصاً يجرّم مجرد حيازة الأفراد لهذه الأصول، بل إن التعاميم ذاتها أقرّت ضمناً بواقع تعامل الأفراد فيها عبر معاملات تُنفذ خارج دولة الكويت بمعرفتهم، واكتفت بإلزام الجهات الخاضعة بتوعيتهم بمخاطرها بشكل دائم.

ومؤدى ذلك أن من يجوز هذه الأصول من الأفراد عبر منصات خارجية ومحافظ خاصة يقف في منطقة وسطى: حيازته ليست مؤثمة جنائياً بذاتها، لكنها في الوقت نفسه مجرّدة من أي حماية تنظيمية أو غطاء قانوني داخل الدولة، وهو ما يعني أن إشكالية انتقال هذه الأصول ستطرح أمام القضاء الكويتي عاجلاً أم آجلاً، فالموقف التنظيمي المتحفظ لا يلغي الوجود الواقعي للثروة ولا يحول دون دخولها في الذمم المالية والتركات، بل يجعل عبء التوثيق والإثبات على عاتق المتعاملين أثقل.

التوصيات العملية:

وحتى يتدخل المشرع بتنظيم واضح، فإن الخيار الأكثر أماناً للمتعاملين في هذه الأصول يتمثل في الآتي:-

إعداد مستندات موثقة تتضمن حصراً واضحاً للأصول الرقمية وأنواعها ومنصات أو محافظ حفظها، دون تضمين كلمات الاستعادة ذاتها في هذه المستندات حفاظاً على الأمان.

تعيين «أمين على المحفظة»، وهو ما نقترحه حلاً محورياً يجمع بين البعدين التقني والقانوني، بأن يعهد المالك - بموجب اتفاق تحدد صلاحيات الأمين وواجباته ومسؤوليته - إلى شخص موثوق أو جهة محايدة بحفظ وسائل الوصول إلى المحفظة، دون تخويله التصرف فيها حال حياة المالك، على أن يلتزم عند الوفاة بتمكين الورثة جميعاً من الأصول وفق حصر الإرث وأنصبتهم الشرعية، وبهذا الترتيب يتحقق هدفان معاً: ضمان عدم ضياع الأصول بفقدان كلمات الاستعادة أو الجهل بوجودها، ومنع انفراد أي طرف بالسيطرة عليها قبل الأوان أو بعدها.

خاتمة

إن انتقال الثروات الرقمية إلى الجيل التالي لم يعد مسألة نظرية، بل واقع تتعاظم قيمته يوماً بعد يوم، والتجارب المقارنة - من قانون مركز دبي المالي إلى القانون الأمريكي الموحد والقانون الإنكليزي الحديث - تؤكد أن المعالجة التشريعية ممكنة ومجدية، لذا تبرز الحاجة إلى تدخل المشرع الكويتي بتنظيم يعترف بالأصول الرقمية ضمن عناصر الذمة المالية والتركة، وينظم آليات إثبات ملكيتها وانتقالها، بما في ذلك تنظيم دور «الأمين على المحفظة» على غرار ما تعرفه التشريعات المقارنة من أدوار الأمناء والمؤمنين على الأصول الرقمية، فالقاعدة التي يجب أن ترسخ لدى كل تعامل في هذه الأصول هي أن كلمات الاستعادة تمنح وصولاً ولا تمنح حقاً، وأن التمكين التقني دون تأطير قانوني قد يحول إلى نزاع ممتد أو شبهة جنائية.

الأسئلة الأمنية في البنوك حين تصبح الحسابات القديمة أكثر صعوبة في التحقق

بقلم/ فارس مساعد عبدالله

مستثمر في السوق الكويتي



ما الذي يمكن تطويره؟

تطوير آلية التحقق لا يعني تخفيف الحماية، بل جعلها أكثر دقة وعدالة.
ومن أبرز ما يمكن تطويره:
أسئلة تناسب نوع الحساب.
بدائل لا تعتمد على الذاكرة.
تحقق عبر التطبيق.
رمز للهاتف المسجل.
توضيح سبب التقييد.
شرح الخطوة التالية.
هذه الإجراءات لا تضعف الأمان، بل تجعل التحقق أكثر واقعية، خصوصا للحسابات القديمة أو قليلة الحركة.
دور العميل أيضا
للعمل دور مهم في حماية حسابه، وذلك من خلال:
تحديث بياناته.
متابعة حساباته.
معرفة التزاماته الأساسية.
عدم مشاركة رموز التحقق.
استخدام القنوات الرسمية.
لكن حتى مع التزام العميل، تبقى بعض التفاصيل القديمة قابلة للنسيان. وهذا أمر طبيعي، خاصة في الحسابات التي مضى عليها وقت طويل أو لا تستخدم بشكل مستمر.

الخلاصة

حساب الراتب النشط ليس مثل حساب التوفير أو الحساب القديم الذي فتحه العميل أيام الدراسة ثم قل استخدامه مع الوقت. لذلك تحتاج الحسابات القديمة أو قليلة الحركة إلى طريقة تحقق تراعي طبيعتها.
فالعمل الحقيقي قد يتعثر في سؤال عن فرع قديم أو عملية قديمة أو مصطلح مصرفي غير واضح، وقد تكون النتيجة تقييد الحساب رغم أن الهدف الأساسي هو الحماية.
المطلوب ليس تقليل الأمان، بل تطويره: حماية قوية تمنع المحتال، وإجراءات مرنة تسمح للعميل الحقيقي بإثبات هويته بسهولة ووضوح.
فالأمان المصرفي الناجح لا يقاس بكثرة الأسئلة، بل بقدرته على حماية الحساب من دون أن يعيق صاحبه.

بعض الكلمات المصرفية، خصوصا إذا كان لا يتعامل معها بشكل يومي.

ومن هذه المصطلحات:

القسط.

الاستقطاع.

الأمر الدائم.

وقد يجب العميل بحسب فهمه الشخصي، بينما يكون التصنيف الداخلي للبنك مختلفا. هنا لا تكون المشكلة في هوية العميل، بل في اختلاف اللغة المستخدمة بين البنك والعميل.

لذلك من المهم أن تكون الأسئلة واضحة ومباشرة، وأن يشرح الموظف المقصود عند الحاجة قبل اعتبار الإجابة غير صحيحة.

التحقق يجب أن يناسب نوع الحساب

ليس من المنطقي أن تعامل كل الحسابات بالطريقة نفسها. فالحساب النشط يوميا يختلف عن حساب قديم أو حساب توفير أو حساب قليل الحركة.

لذلك يمكن أن يكون التحقق أكثر دقة إذا راعى:

عمر الحساب.

مستوى الحركة.

نوع الاستخدام.

وسائل التحقق المسجلة.

كلما كان الحساب أقل حركة، زادت الحاجة إلى وسائل تحقق بديلة لا تعتمد فقط على ذاكرة العميل لعمليات قديمة.

عندما يؤدي السؤال إلى تعطيل الحساب

عندما يظهر شك في هوية المتصل، من حق البنك أن يتخذ إجراء احترازيا. لكن المهم أن يكون الإجراء متناسبا مع مستوى الخطر.

فتقييد الحساب بالكامل قد يؤدي إلى:

تعطيل تحويل.

تأخير سداد.

منع الوصول إلى الأموال.

إرباك العميل.

وفي بعض الحالات، قد يكون الأنسب إيقاف العملية محل الاشتباه فقط، أو طلب تحقق إضافي، بدل تعطيل الوصول إلى الحساب بالكامل.

تجربة فتحت باب السؤال

أحيانا لا تظهر الحاجة إلى تطوير إجراء معين إلا بعد المرور بتجربة مباشرة. وهذا ما حدث معي في تجربة شخصية مع أحد البنوك، حين أدت بعض أسئلة التحقق الأمني إلى تقييد الحساب مؤقتا وتعطل الوصول إليه إلى حين مراجعة الفرع.

لم تكن المشكلة في مبدأ التحقق، فحماية الحسابات البنكية أمر ضروري ولا خلاف عليه. لكن التجربة جعلتني أتوقف عند نقطة مهمة: هل تصلح الأسئلة نفسها لكل أنواع الحسابات، خصوصا الحسابات القديمة أو قليلة الحركة؟

الحماية مطلوبة

البنوك تتحمل مسؤولية كبيرة في حماية أموال العملاء وبياناتهم، خصوصا مع تطور أساليب الاحتيال وانتحال الشخصية.

لذلك من الطبيعي أن يتحقق البنك من هوية العميل قبل تنفيذ أي طلب أو مشاركة أي معلومة مالية. فالأسئلة الأمنية جزء مهم من منظومة الحماية، لكنها تحتاج إلى أن تراعي طبيعة الحساب وطريقة استخدامه.

حساب الراتب والحساب القديم

كثير من العملاء لديهم أكثر من حساب. هناك حساب راتب نشط تدخل عليه الرواتب وتخرج منه المصاريف والتحويلات بشكل شبه يومي، وهناك حساب آخر أقل حركة، مثل حساب توفير أو حساب قديم فتحه الشخص أيام الدراسة أو الجامعة، وبقي موجودا يستخدمه على فترات متباعدة.

حساب الراتب عادة يكون حاضرا في ذهن العميل أكثر، لأنه يتعامل معه باستمرار. أما الحساب القديم، فقد لا يتذكر العميل تفاصيله بنفس الدقة، لا لأنه لا يعرفه، بل لأنه لا يستخدمه يوميا.

ومن التفاصيل التي قد تنسى مع الوقت:

فرع فتح الحساب.

آخر عملية قديمة.

نوع الاستقطاع.

وجود أمر دائم.

وهنا تظهر المشكلة: هل من العدل أن تطرح على الحساب قليل الحركة أسئلة مبنية على ذاكرة قديمة، ثم تعامل الإجابة غير الدقيقة كأنها مؤشر اشتباه مباشر؟

قلة الحركة لا تعني ضعف المعرفة

الحساب قليل الحركة قد يكون حسابا منظما وهادئا، وليس حسابا مهملا. فقد يحتفظ العميل فيه بمبلغ للادخار، أو يستخدمه لغرض محدد، أو يستقبل عليه مبالغ على فترات متباعدة.

لكن عند التحقق الأمني، تصبح قلة الحركة تحديا. فالعميل قد يعرف أن الحساب يخصه، ويعرف سبب احتفاظه به، لكنه لا يتذكر آخر عملية أو تفاصيل قديمة في سجله.

لذلك، عدم تذكر معلومة قديمة لا يجب أن يفسر مباشرة على أنه مؤشر اشتباه. أحيانا يكون السبب ببساطة أن الحساب لا يتحرك كثيرا.

لغة البنك ولغة العميل

في الحسابات القديمة أو قليلة الاستخدام، تظهر أيضا مشكلة المصطلحات. فالعميل قد لا يميز بدقة بين

قطاع الاستثمار يدعم هذه المبادرة لحماية مكتسبات الدولة وتعزيز جاهزيتها للمستقبل

عبدالله التركيت: مبادرة «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة» تجسد وحدة الصف الوطني

الوطنية، سواء من خلال المساهمة في دعمها أو تسخير خبراته في مجالات التمويل وإدارة المخاطر والحوكمة والاستدامة، بما يعزز قدرة الدولة على بناء منظومة أكثر استعداداً لمواجهة مختلف التحديات المستقبلية.

وأشار إلى أن المرحلة الراهنة تتطلب تكاتف جميع مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، انطلاقاً من مبدأ المسؤولية الوطنية المشتركة، وترجمة عملية لقيم الولاء والانتماء، مؤكداً أن النجاحات الكبرى التي حققتها الكويت عبر تاريخها كانت دائماً ثمرة العمل الجماعي والتلاحم بين القيادة والشعب ومؤسسات الدولة. وأضاف أن اتحاد شركات الاستثمار يثمن الجهود الكبيرة التي بذلتها وزارة الخارجية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وكافة الجهات الحكومية المعنية في إعداد وإطلاق هذه المبادرة الوطنية، والتي تعكس مستوى عالياً من التخطيط والتنسيق والعمل المؤسسي، وتؤكد حرص الدولة على تطوير منظومة متكاملة تعزز قدرتها على التعامل مع المتغيرات والظروف الطارئة.

وقال التركيت إن هذه المبادرة تمثل استثماراً استراتيجياً في مستقبل الكويت وأمنها التنموي، كما أنها تؤكد أن بناء القدرة على الاستجابة والتعافي لم يعد خياراً، بل أصبح ضرورة وطنية لضمان استدامة التنمية وحماية الاقتصاد الوطني والحفاظ على جودة الحياة للمواطنين والمقيمين.

وأكد أن اتحاد شركات الاستثمار يقف بكل إمكانياته إلى جانب كل المبادرات الوطنية التي تخدم الكويت وتعزز مكانتها واستقرارها، انطلاقاً من مسؤوليته الوطنية، وإيمانه الراسخ بأن قوة الاقتصاد الكويتي تبدأ من قوة مؤسساته، وأن تعزيز الجاهزية الوطنية مسؤولية مشتركة تتطلب تضافر جهود الجميع.

واختتم التركيت تصريحه بالتأكيد على أن دولة الكويت أثبتت عبر تاريخها أنها قادرة على تجاوز مختلف التحديات بفضل قيادتها الحكيمة ووحدة شعبها ومثانة مؤسساتها، وأن إطلاق «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة» يمثل خطوة استراتيجية تعزز هذه المسيرة، وترسخ نموذجاً وطنياً متقدماً في التخطيط والاستعداد والاستجابة، بما يحفظ أمن الكويت واستقرارها وازدهارها، ويؤكد أن الوطن سيظل دائماً فوق كل اعتبار.



عبدالله حمد التركيت

الاقتصادية العربية برئاسة معالي وزير الخارجية الشيخ جراح جابر الأحمد الصباح في إدارة وتمويل مشاريع التنمية والبنية التحتية داخل وخارج دولة الكويت تمثل رصيذاً وطنياً بالغ الأهمية، وأن توظيف هذه الخبرات في خدمة الأولويات الوطنية يعكس قدرة المؤسسات الكويتية على تحويل التجارب المتراكمة إلى أدوات عملية تدعم الأمن التنموي وترفع كفاءة الاستجابة في الظروف الاستثنائية.

وأضاف أن اتحاد شركات الاستثمار يؤمن بأن الاستثمار الحقيقي لا يقتصر على تحقيق العوائد الاقتصادية، بل يمتد ليشمل الاستثمار في استقرار الدولة، وتعزيز مرونتها الاقتصادية، وحماية بنيتها التحتية، وضمان استدامة الخدمات الأساسية، وهي أهداف تتقاطع بصورة مباشرة مع رسالة هذا الصندوق الوطني.

وأكد التركيت أن القطاع المالي والاستثماري الكويتي يمتلك من الخبرات والإمكانات ما يجعله شريكاً فاعلاً في إنجاح هذه المبادرة

أشاد رئيس مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار، عبدالله حمد التركيت، بإطلاق مبادرة «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة» برئاسة وزير الخارجية الشيخ جراح جابر الأحمد الصباح، وبرأسمال أولي قدره (100) مليون دولار أمريكي مؤكداً أن هذه المبادرة الوطنية الرائدة التي أطلقها معالي الوزير تعكس الرؤية الحكيمة لقيادة دولة الكويت في ترسيخ منظومة وطنية متكاملة لتعزيز الجاهزية والاستجابة الفاعلة لمختلف التحديات والظروف الاستثنائية، بما يحفظ أمن الوطن واستقراره ويصون مكتسباته التنموية.

وقال التركيت إن إطلاق هذا الصندوق يشكل محطة وطنية مهمة في مسيرة العمل المؤسسي الكويتي، ويؤكد أن دولة الكويت تمتلك من الرؤية والقدرة والخبرة ما يمكنها من تطوير أدواتها الوطنية بصورة استباقية، بما يعزز جاهزية الدولة لمواجهة الأزمات بكفاءة واحترافية، ويضمن استمرارية الخدمات الحيوية وحماية البنية التحتية الوطنية.

وأضاف أن اتحاد شركات الاستثمار ينظر إلى هذه المبادرة باعتبارها نموذجاً متقدماً للشراكة الوطنية بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، وتجسيداً عملياً لقيم المسؤولية الوطنية والتكافل التي طالما تميز بها المجتمع الكويتي في مختلف المراحل والتحديات، مؤكداً أن وحدة الصف الوطني كانت وستظل الركيزة الأساسية لعبور الأزمات وتعزيز الاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة.

وأكد التركيت أن قطاع الاستثمار الكويتي كان على الدوام شريكاً رئيسياً في دعم الاقتصاد الوطني والمساهمة في تنفيذ رؤية الدولة التنموية، وأن المرحلة الحالية تستوجب تعزيز هذا الدور من خلال الاصطفاف خلف المبادرات الوطنية التي تعزز قدرة الكويت على مواجهة المتغيرات الإقليمية والدولية، وترفع من مستوى جاهزية مؤسساتها وقدرتها على الاستجابة والتعافي.

وأشار إلى أن ما يميز هذه المبادرة هو أنها لا تقتصر على توفير التمويل، وإنما تؤسس لمنظومة مؤسسية متكاملة تقوم على التخطيط والحوكمة والشفافية والكفاءة في إدارة الموارد، بما يضمن توجيهها إلى الأولويات الوطنية وفق أعلى المعايير، وهو ما يعزز ثقة مختلف الأطراف المشاركة. ويؤكد النهج المؤسسي الذي تتبناه دولة الكويت في إدارة الملفات الوطنية الاستراتيجية.

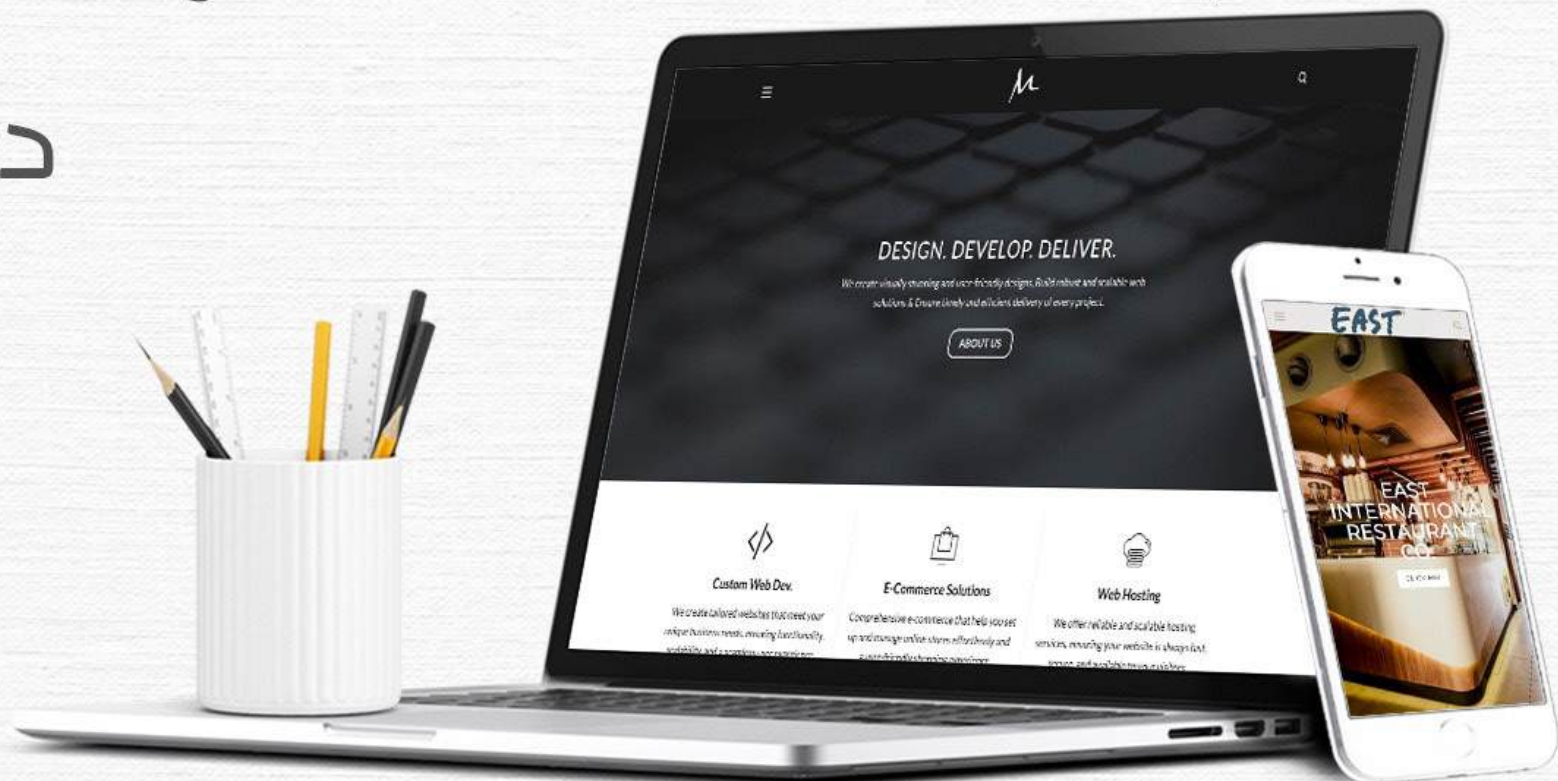
وأوضح أن الخبرات الكبيرة التي يمتلكها الصندوق الكويتي للتنمية

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

30 رابع مع Boubyan Xperience

بوبيان يمنح عملائه فرصة الاستمتاع بتجارب إقامة استثنائية في أرقى فنادق الكويت

ضمن حملة بطاقات بوبيان Visa الائتمانية ومسبقة الدفع

سبيكة عبدالله: ثلاث باقات مميزة صُممت لتجمع بين الرفاهية والاسترخاء والتسوق

بالتجارب الشخصية التي تعكس اهتماماتهم، وهو ما دفعنا إلى استمرارية تطوير حملة Boubyan Xperience لتقدم في كل مرة مفهوماً جديداً وتجارب متجددة تلائم مختلف أنماط الحياة، بما يعكس حرص بوبيان على تقديم قيمة مضافة تعزز تجربة العميل وتواكب تطلعاته.

** التسجيل في الحملة

وأشارت إلى أن المشاركة في الحملة تبدأ بتسجيل العميل، بما يمنحه نقاطاً إضافية تعزز فرصه في الفوز، إلى جانب احتساب نقاط على عمليات الشراء المنفذة باستخدام بطاقات بوبيان Visa الائتمانية أو مسبقة الدفع عبر نقاط البيع أو التسوق الإلكتروني، فضلاً عن نقاط إضافية يتم اكتسابها بحسب حجم الإنفاق وإصدار بطاقات جديدة، بما يشجع العملاء على الاستفادة من بطاقاتهم في مختلف معاملاتهم اليومية.

وأكدت أن اختيار الرابحين سيتم وفقاً لإجمالي النقاط المكتسبة خلال فترة الحملة بما يضمن تكافؤ الفرص بين المشاركين، ويمنحهم فرصاً أكبر للفوز بالتجارب التي تقدمها الحملة.

واختتمت عبدالله تصريحها بالتأكيد على أن بنك بوبيان يواصل تطوير حملاته وبرامجه المخصصة لحاملي بطاقات بوبيان الائتمانية و مسبقة الدفع، من خلال تقديم تجارب مبتكرة تعكس أسلوب حياة العملاء واهتماماتهم، وترسخ مكانة Boubyan Xperience كمظلة للتجارب الحصرية التي تمنح العملاء قيمة حقيقية، وتعزز ارتباطهم بمنتجات البنك والاستفادة منها في حياتهم اليومية.



سبيكة عبدالله

وأضافت «تم اختيار هذه الجهات بعناية لتقدم تجارب متكاملة، فبعضها يركز على الرفاهية والتسوق، وأخرى تجمع بين النشاط والعناية بالصحة، فيما توفر وجهات أخرى أجواءً من الاسترخاء والخصوصية، بما يمنح كل رابع فرصة اختيار التجربة الأقرب إلى اهتماماته وتطلعاته وأسلوب الحياة الذي يفضلها».

أوضحت عبدالله أن العملاء اليوم أصبحوا أكثر اهتماماً

في إطار حرصه على تقديم قيمة مضافة لعملائه وتعزيز تجربتهم المصرفية، أعلن بنك بوبيان عن إطلاق تجربة جديدة ضمن حملته المميزة Boubyan Xperience، والتي تتيح لحاملي بطاقات بوبيان Visa الائتمانية ومسبقة الدفع فرصة ربح تجربة إقامة استثنائية في نخبة من فنادق ومنتجعات الكويت، وذلك من خلال استخدام بطاقاتهم وتجميع النقاط خلال فترة الحملة. وتمنح الحملة 30 رابعاً فرصة لاختيار التجربة التي تناسب اهتماماتهم وأسلوب حياتهم، ضمن ثلاث باقات مميزة، صُممت لتجمع بين الرفاهية والاسترخاء والتسوق.

وتشمل التجارب إقامة فاخرة في فندق والدورف أستوريا تتضمن تجربة تسوق حصرية في هارفي نيكلز، أو إقامة في فندق جراند حياة مع الاستمتاع بمرافق أكاديمية رافا نادال والتسوق في بلومينغديلز، أو تجربة استرخاء في فندق ومنتجع جميرا شاطئ المسيلة بما تتضمنه من إقامة في فيلا خاصة وخدمات وتجارب مصممة لتوفير أعلى مستويات الراحة والخصوصية.

** ثلاث تجارب مختلفة

وبهذه المناسبة، قالت مدير أول إدارة منتجات البطاقات في بنك بوبيان، سبيكة عبدالله، حرصنا في هذه النسخة من Boubyan Xperience an على تصميم تجربة جديدة تمنح العملاء حرية الاختيار بين وجهات مختلفة، بحيث تعكس كل وجهة أسلوب حياة مختلفاً واهتمامات متنوعة، انطلاقاً من قناعتنا بأن القيمة الحقيقية لا تكمن في ما يحصل عليه العميل، وإنما في التجربة التي يعيشها.

عطائورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



«إنفست جي بي» تستضيف جلسة توعوية بيئية لموظفيها بالتعاون مع «أمنية»



العوضي والغملاس قبي صورة جماعية مع فريق إنفست جي بي

استضافت شركة الخليج كابيتال للاستثمار ش.م.ك.م «إنفست جي بي»، الذراع الاستثمارية لبنك الخليج، جلسة توعوية متخصصة في مجال إعادة التدوير والاستدامة البيئية لموظفيها، وذلك في إطار تعاونها مع شركة أمنية، إحدى الشركات الرائدة في مجال إعادة التدوير بالكويت. وذلك انطلاقاً من استراتيجية «إنفست جي بي» الشاملة للتنمية المستدامة.

وقد أدارت الجلسة الرئيس التنفيذي لشركة أمنية، سناء الغملاس، التي استعرضت أمام موظفي إنفست جي بي أبرز المحاور المتعلقة بالمواد البلاستيكية القابلة لإعادة التدوير، وأفضل الممارسات لفرز النفايات داخل بيئة العمل، فضلاً عن كيفية امتداد هذه الجهود لتشمل المنازل والمجتمع المحيط.

وتضمنت الجلسة التعريف بتطبيق أمنية على الهواتف الذكية، الذي يتيح للمستخدمين تحديد أقرب نقاط التجميع ومتابعة نشاطهم في إعادة التدوير، كما حصل المشاركون على الرمز المرجعي الخاص بالشركة للانضمام إلى البرنامج فوراً. كما تناولت أنواع المواد البلاستيكية المقبولة ضمن برنامج أمنية، وأبرز المواد المستخدمة يومياً في بيئة العمل، مع التأكيد على أهمية دور الفرد في صنع تغيير بيئي حقيقي. وتأتي هذه الجلسة استكمالاً لمسيرة الشراكة بين إنفست جي بي وأمنية، التي شهدت تركيب حاويات مخصصة لجمع المواد البلاستيكية والقابلة لإعادة التدوير في مرافق الشركة، يجري تجميعها دورياً من قبل فريق أمنية لإعادة تدويرها بدلاً من التخلص منها بالطرق التقليدية، بما يعزز الوعي البيئي لدى الموظفين ويقلل الأثر السلبي على البيئة.

وفي هذا الصدد، أكد رئيس إدارة التسويق والاتصال

به في القطاع.

شركة الخليج كابيتال للاستثمار «إنفست جي بي»، الشركة التابعة المملوكة بالكامل لبنك الخليج، هي شركة مساهمة كويتية مقفلة برأسمال قدره 10 ملايين دينار كويتي، وتعد من الجهات الرائدة في مجال إدارة الثروات والأصول والاستثمارات وتقديم الخدمات الاستشارية لعملائها من الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية والعملاء من الشركات. وبإشراف فريق من الكفاءات الاستثمارية المتمرس، تلتزم إنفست جي بي بأعلى المعايير المهنية والأخلاقية، وتسعى من خلال شراكاتها الاستراتيجية إلى تعزيز مكانة دولة الكويت كوجهة إقليمية رائدة للأعمال والاستثمار الأجنبي.

المؤسسي في إنفست جي بي، ناظم يوسف الغبرا، أن استضافة هذه الجلسة تعكس إيمان الشركة بأن التوعية هي الركيزة الأساسية لأي تغيير بيئي حقيقي، مشيراً إلى حرص إنفست جي بي على تزويد موظفيها بالمعرفة والأدوات اللازمة لتبني ممارسات أكثر استدامة داخل بيئة العمل وخارجها.

من جانبها، أعربت الرئيس التنفيذي لشركة أمنية، السيدة سناء الغملاس عن سعادتها بهذا التعاون، مؤكدة أن إشراك الموظفين مباشرة يمثل ركيزة أساسية لترسيخ ثقافة إعادة التدوير، ومشيدة بالتزام إنفست جي بي بدمج مبادئ الاستدامة في عملياتها اليومية، معتبرة إياها نموذجاً يحتذى

عطورات مقامس

maqames -perfume

55205700



منصة موحدة تجمع إصدار تأشيرة العمرة إلكترونياً وحجوزات السفر والخدمات الميدانية

ويجو تتعاون مع وزارة الحج والعمرة السعودية لتطوير التجربة الرقمية للعمرة



فيما تضم الباقية القياسية خدمات النقل بين مكة المكرمة والمدينة المنورة، إلى جانب الخدمات الأساسية، بينما توفر الباقية المميزة خدمات النقل الخاص، وبرامج زيارات مختارة، ودعمًا متواصلًا على مدار الساعة.

وأكدت «ويجو» أن جميع الباقات طُورت وفق معايير الجودة المعتمدة لديها، بما يضمن توفير خيارات موثوقة وملائمة في مختلف مراحل رحلة العمرة.

حماية المستهلك

وحرصًا على توفير تجربة موثوقة، تتضمن المنصة سياسات واضحة لحماية المستهلك، تشمل مرونة تعديل الحجوزات، وإمكانية استرداد المبالغ وفق ضوابط محددة، إضافة إلى توفير دعم متعدد اللغات وقنوات مخصصة لخدمة العملاء، بما يسهل وصول المستخدمين من مختلف الأسواق إلى الخدمات.

توسيع الشراكات

وفي إطار هذه المبادرة، تدعو ويجو مزودي خدمات العمرة المؤهلين إلى الانضمام إلى المنصة، بما يساهم في بناء سوق رقمي أكثر تنافسية وقابلية للتوسع، ودعم نمو قطاع العمرة في المملكة.

وتتيح المنصة، عبر الرابط الإلكتروني www.wego.com/umrah، للمعتمريين التخطيط لرحلاتهم والاستفادة من خدمات الحجز المتكاملة من خلال منصة رقمية واحدة، بما يعزز تكامل الحلول التقنية مع خدمات العمرة المرخصة، ويرتقي بجودة تجربة المعتمريين.

الجهات المشاركة؛ إذ تضطلع وزارة الحج والعمرة بالمهام التنظيمية والإشرافية، ومتابعة الالتزام بالأنظمة ومعايير الجودة، فيما يتولى مزودو خدمات العمرة المرخصون تنفيذ الخدمات الميدانية وإدارة العمليات التشغيلية.

واستنادًا إلى خبراتها في تقنيات البحث عن السفر، وأنظمة المدفوعات، والتوزيع الرقمي، تتولى «ويجو» إدارة عمليات التسويق والمبيعات ومعاملات العملاء عبر المنصة.

وتنفذ جميع المعاملات المالية عبر المنصة بالريال السعودي عند الحجز، بما يعزز شفافية الأسعار، ويمنح المعتمريين وضوحًا أكبر بشأن التكاليف قبل بدء الرحلة.

تجربة متكاملة

وفي تعليقه على هذه الشراكة، قال مأمون حميدان، الرئيس التنفيذي للأعمال في «ويجو»: «يمثل تعاوننا مع وزارة الحج والعمرة خطوة مهمة نحو توفير تجربة عمرة أكثر سلاسة وشفافية بالاعتماد على الحلول الرقمية، فمن خلال دمج حجوزات الطيران، وتقديم طلبات تأشيرة العمرة إلكترونياً، والإقامة الموثقة، والخدمات الميدانية المرخصة ضمن منصة واحدة، نساهم في الارتقاء بتجربة المعتمريين، إلى جانب دعم فرص النمو أمام مزودي خدمات العمرة في المملكة».

خيارات مرنة

ولتلبية احتياجات مختلف فئات المعتمريين، تقدم المنصة ثلاث باقات خدمية بمستويات مختلفة؛ إذ تشمل الباقية الأساسية خدمات الاستقبال في المطار والدعم الميداني،

أعلنت ويجو، التطبيق الأول للسفر وسوق السفر الإلكتروني الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، عن شراكة استراتيجية مع وزارة الحج والعمرة السعودية لإطلاق منصة رقمية متكاملة تهدف إلى تبسيط تجربة العمرة للمعتمريين من مختلف أنحاء العالم.

وتأتي هذه الخطوة في إطار جهود المملكة لتقديم تجربة عمرة أكثر سلاسة واعتمادًا على الحلول الرقمية. ومن خلال دمج تقنيات «ويجو» المتقدمة وانتشارها الإقليمي مع منظومة مزودي خدمات العمرة المعتمدين في المملكة، توفر المنصة تجربة حجز متكاملة وواضحة للمعتمريين.

منصة موحدة

وتتيح المنصة للمستخدمين، عبر منصة رقمية واحدة، حجز تذاكر الطيران، والإقامة في الفنادق المعتمدة، والاستفادة من الخدمات الميدانية المرخصة، إلى جانب إصدار تأشيرة العمرة إلكترونياً، بما يعزز كفاءة الإجراءات وشفافية الخدمات، ويوفر تجربة أكثر سلاسة للمعتمريين في مختلف مراحل الرحلة.

وتواصل «ويجو» تطوير حلولها الرقمية في قطاع العمرة، إذ تُعد من أوائل المنصات التي أتاحت إصدار تأشيرة العمرة إلكترونياً، في خطوة تعكس التزامها بتبسيط تجربة المعتمر وتمكين المعتمريين من التخطيط لرحلاتهم بصورة أكثر سهولة ووضوحًا.

تكامل تشغيلي

ويعتمد النموذج التشغيلي للمنصة على تكامل الأدوار بين

في قطاع الطاقة بدول مجلس التعاون الخليجي

العملية للطاقة و«كيلتون» تؤسسان مشروعاً استراتيجياً لتسريع التحول الرقمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي

تمكين مشغلي قطاع الطاقة من تحديث عملياتهم، وتعزيز جودة اتخاذ القرار، وتحقيق أقصى قيمة من أصولهم

يجمع المشروع بين خبرة العملية للطاقة التشغيلية، وقدرات «كيلتون» في المجالات التقنية والذكاء الاصطناعي

إلى جانب الفرص الواعدة في الكويت، يعتزم الطرفان افتتاح مكتب في دولة قطر



كريشنا تشييتنام



إيفان شيكونوف



طويلة الأمد لمساهمي الشركة ولعملائها. كما نتطلع إلى العمل مع شركائنا الجدد في شركة «كيلتون» لتقديم نتائج ملموسة للمشغلين ودعم تحديث قطاع الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي.»

ومن ناحيته قال كريشنا تشييتنام، العضو المنتدب في شركة كيلتون: «تتحول منطقة الخليج إلى واحدة من أكثر أسواق العالم طموحاً في تبني الذكاء الاصطناعي والتحول المؤسسي. ويجمع هذا المشروع المشترك بين القوة المحلية في السوق والخبرة التقنية العالمية بما يمكن المؤسسات من التحول على نطاق واسع. ومن خلال شراكتنا مع الشركة العملية للطاقة، يمكننا أن نقدم للعملاء في مختلف أنحاء المنطقة ابتكارات مدعومة بالذكاء الاصطناعي وحلولاً متخصصة لكل قطاع والقدرات الكاملة لمنصة «أوبتيما»، وأن نحقق نتائج ملموسة للمؤسسات التي تدخل المرحلة المقبلة من التحول الرقمي. ويُرسي هذا المشروع المشترك منصة طويلة الأمد للابتكار المدعوم بالذكاء الاصطناعي في منظومة الطاقة بدول مجلس التعاون، بما يمكن مؤسسات الطاقة من تحديث عملياتها واغتنام فرص جديدة للنمو والكفاءة.

وفي الختام، يسعدنا التعاون مع الشركة العملية للطاقة، لطرح هذه القدرات في السوق على نطاق واسع. ونتطلع معاً إلى مساعدة المشغلين في مختلف أنحاء المنطقة على تحديث عملياتهم واغتنام فرص جديدة للنمو والكفاءة.»



أنحاء المنطقة.

ومن جانبه قال إيفان شيكونوف، المدير العام لخدمات النفط والغاز وتطوير الأعمال للشركة العملية للطاقة: «يخدم هذا المشروع المشترك استراتيجية الشركة العملية للطاقة للتوسع في خدمات حقول النفط، لا سيما في ظل تنامي الطلب على الحلول الرقمية في عمليات الحقول، حيث يتجاوز حجم سوق رقمنة قطاع النفط والغاز في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مليار دولار أمريكي سنوياً، ونسعى إلى الاستحواذ على ما لا يقل عن 5% من هذا السوق، مستندين إلى ما تتمتع به الشركة العملية للطاقة من نطاق تشغيلي واسع، وعلاقات قوية في القطاع، والتزام راسخ بتعزيز المحتوى المحلي ونقل المعرفة. ومن خلال إدخال قدرات ذكية قائمة على البيانات إلى عمليات الحقول، نفتتح آفاقاً جديدة للنمو وتحقيق قيمة مستدامة

أعلنت الشركة العملية للطاقة، الشريك المحلي الأول والرائد في خدمات التنقيب والإنتاج المتكاملة في الكويت، والمالكة والمشغلة لأحدث أسطول حفارات في المنطقة، عن تأسيس مشروع استراتيجي مشترك مع شركة «كيلتون (Kellton)»، وهي شركة عالمية متخصصة في التحول الرقمي وتقنيات المؤسسات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، بهدف تسريع التحول الرقمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي في قطاع الطاقة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

تفاصيل المشروع المشترك:

الملكية: تمتلك الشركة العملية للطاقة 51% وتمتلك شركة «كيلتون» 49%.

المدة: مدة أولية قدرها خمس سنوات، تُجدد تلقائياً لفترات متعاقبة مدة كل منها ثلاث سنوات.

النطاق: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مع خطط أولية لافتتاح مكتب في دولة قطر كخطوة أولى.

خطوط الأعمال:

أولاً: النفط والغاز: حلول وخدمات الحقول النفطية الرقمية والمدعومة بالذكاء الاصطناعي، بما في ذلك استخدام منصة «أوبتيما (OPTIMA)» التابعة لشركة «كيلتون»، وهي منصة رقمية لإدارة حقول النفط.

ثانياً: منتجات وخدمات تقنية المعلومات لمختلف القطاعات، وتشمل برمجيات المؤسسات والحوسبة السحابية والأمن السيبراني وتطبيق أنظمة تخطيط موارد المؤسسات (ERP) وتكامل الأنظمة والخدمات المُدارة.

ويجمع المشروع المشترك بين علاقات الشركة العملية للطاقة في القطاع وخبرتها التشغيلية، وبين قدرات شركة «كيلتون» في مجالات الذكاء الاصطناعي والهندسة الرقمية والحوسبة السحابية والأمن السيبراني والبيانات. ويسعى الطرفان معاً إلى تمكين مشغلي قطاع الطاقة في دول مجلس التعاون من تحديث عملياتهم، وتعزيز جودة اتخاذ القرار، وتحقيق أقصى قيمة من أصولهم. وإلى جانب إمكانات الأعمال والفرص الواعدة في دولة الكويت، يعتزم الطرفان تأسيس مكتب للمشروع المشترك في دولة قطر، في خطوة أولى ضمن خطة التوسع إلى أسواق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان.

وتمثل منصة «أوبتيما (OPTIMA)»، وهي المنصة الرقمية لإدارة حقول النفط المملوكة لشركة كيلتون، محور هذه الشراكة، حيث يعمل الطرفان على توسيع انتشارها على مستوى المنطقة. وقد طُورت «أوبتيما» لتمكين التشغيل الذكي للحقول، وأتمتة العمليات، والارتقاء بأداء الأصول، وإتاحة المتابعة الآتية، ودعم اتخاذ القرار بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي، بما يُمكن شركات الطاقة من رفع كفاءتها التشغيلية، وتعزيز الاستفادة من أصولها، والمضي قدماً في تحويلها الرقمي. وبالجمع بين إمكانات هذه المنصة والخبرة التشغيلية العميقة للشركة العملية للطاقة، يغدو المشروع المشترك قادراً على تقديم حلول تشغيلية ذكية تركز على البيانات لعملائه في مختلف

لتأهيل الخريجين من ذوي الإعاقة للاندماج في العمل

«زين» احتفلت بتخريج دفعة جديدة من برنامج GROW



نواف الغريلاي وفريق الاشتغال في مجموعة زين مع الخريجين الفكريين وفريق عمل مبادرة GROW



صورة جماعية مع ممثلي شركاء النجاح

تركز رؤية WE ABLE 2030 على توسيع مبادرات التوظيف والتطوير المهني والتصميم الشامل وخدمة العملاء

الشركة أطلقت المرحلة الأولى من Freedom to Move الحل المبتكر للتنقل داخل المباني بالشراكة مع GoodMaps لأول مرة بالشرق الأوسط

والذي يُعد من أوائل الحلول المتخصصة من نوعها المصممة لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي تم تطويره من قبل شركة GoodMaps العالمية، وهو التعاون الأول من نوعه للشركة مع مؤسسة في الشرق الأوسط، حيث جرى عرضه في القاعة الرئيسية ضمن هذه الفعالية كمرحلة أولية أولى تمهيدا لدراسة إمكانية توسيع نطاقه مستقبلا في عدد من فروع الشركة.

وأفادت زين أن التطبيق يقدم تجربة تنقل ذكية شاملة تخدم مختلف فئات ذوي الإعاقة، من خلال الإرشاد الصوتي للأشخاص المكفوفين وضعاف البصر، وخرائط مبسطة تدعم الأشخاص ذوي الاختلافات العصبية، ومسارات خالية من العوائق لمستخدمي الكراسي المتحركة، بالإضافة إلى التنبيهات بالاهتزاز للأشخاص الصم وضعاف السمع، بما يتيح للمستخدمين الوصول إلى وجهاتهم داخل المبنى بسهولة واستقلالية عبر توجيهات دقيقة خطوة بخطوة، تأتي هذه المبادرة ضمن جهود زين المستمرة لتوظيف التكنولوجيا والابتكار فسي تعزيز إمكانية الوصول وتحقيق بيئات أكثر اشتمالا للجميع.

ونفذت زين مؤخرا أول تدقيق استراتيجي شامل للإتاحة الرقمية والسياسات في الكويت، الذي يشمل مراجعة المنصات الرقمية وتجارب العملاء ومحتوى التواصل الرقمي والسياسات الرئيسية للموارد البشرية، بهدف وضع خارطة طريق واضحة لتعزيز إمكانية الوصول وضمان تصميم الخدمات والمنتجات والبيئات المهنية بما يلبي احتياجات الجميع منذ البداية.

وتجسد مبادرات زين الموجهة للأشخاص ذوي الإعاقة التزاما راسخا لتمكينهم من فرص التطور المهني والاندماج الفاعل في بيئة العمل، إذ يأتي برنامج GROW ضمن هذا النهج بوصفه أحد المسارات العملية التي تحول مبادئ الاشتغال إلى نتائج ملموسة، إذ يوفر للخريجين الجدد من ذوي الإعاقة برنامجا تدريبيا متخصصا يمتد لثلاثة أشهر، يهدف إلى تنمية مهاراتهم المهنية وصقل قدراتهم وتأهيلهم للانتقال بثقة إلى سوق العمل.

كما تتكامل أنشطة برنامج GROW مع سلسلة من المبادرات النوعية التي أطلقتها زين لتعزيز الإتاحة والتمكين، من بينها شراكتها مع Be My Eyes لدعم المكفوفين وضعاف البصر، ومبادرة The Masters التي منحت موظفي الشركة من ذوي الإعاقة مساحة أوسع للمشاركة في صنع القرار والتعبير عن احتياجاتهم المهنية. وتعكس هذه الجهود المجتمعة رؤية زين في بناء بيئة أكثر اشتمالا، تقوم على إزالة الحواجز وتوسيع فرص المشاركة والإسهام لجميع الفئات.

وتؤكد زين من خلال هذه البرامج أن دعم الأشخاص من ذوي الإعاقة لا يقتصر على التسهيلات التقنية أو المبادرات المجتمعية، بل يمتد إلى الاستثمار في الكفاءات وبناء المسارات الوظيفية المستدامة، ويعكس برنامج GROW بهذا المعنى انتقال زين من مرحلة الدعم إلى مرحلة التمكين الفعلي، عبر توفير التدريب والتوجيه وفرص النمو المهني ضمن إطار مؤسسي مستدام.

مدفوعا بغاية، وأن يخلق أثرا إيجابيا مستداما، وهو ما ينسجم مع استراتيجية الشركة الرامية إلى بناء مستقبل أكثر استدامة مدفوعا بغايتها المؤسسية «تواصل دائم - حياة أجمل»، حيث يمثل الاشتغال والتنوع وإمكانية الوصول أحد المحاور الرئيسية ضمن هذه الاستراتيجية.

ويشكل برنامج GROW أحد المرتكزات العملية لرؤية WE ABLE 2030، وهي الاستراتيجية الإقليمية الرائدة التي صاغها موظفو زين من ذوي الإعاقة بهدف دمج مفاهيم الاشتغال وإمكانية الوصول في جميع قرارات وممارسات أعمال الشركة، وتسعى هذه الرؤية إلى ترسيخ فرص الدمج والتمكين، وتعزيز القيادة المبنية على البيانات، وإبراز صورة واقعية وعصرية لقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة بما يساهم في كسر الصور النمطية التقليدية.

وانطلاقا من هذه الرؤية، تتبنى زين التزاما راسخا ببناء مجتمع أكثر اشتمالا وإنصافا، يقوم على مبدأ تكافؤ الفرص وتقدير الإنسان وفق كفاءته وقدراته وإمكاناته الحقيقية، وتوفير بيئة عمل شاملة تحتضن الجميع، وتمنح كل فرد الفرصة لإبراز قدراته والمساهمة بفاعلية في تحقيق النجاح المشترك، فالاشتغال ليس مجرد قيمة مؤسسية، بل مصدر حقيقي للقوة والتميز، وأن تمكين الأشخاص من ذوي الإعاقة ودعم مشاركتهم الفاعلة في سوق العمل يمثل استثمارا في الطاقات والكفاءات التي تثرى المنظومة المهنية.

ويتجاوز دعم ذوي الإعاقة مسألة الواجب الأخلاقي والاجتماعي، حيث يشكل فرصة حقيقية لتعزيز الابتكار والإبداع والإنتاجية داخل بيئة العمل، وترسيخ ثقافة مؤسسية قائمة على التنوع والاحترام والإنصاف، حيث تواصل زين العمل على تطوير المبادرات والسياسات التي تضمن بيئة أكثر اشتمالا تمكن جميع الموظفين من تحقيق إمكاناتهم الكاملة والمساهمة في بناء مستقبل أكثر استدامة وازدهارا للجميع.

وتستهدف زين من رؤية WE ABLE 2030 توسيع نطاق مبادرات زين في مجالات التوظيف والتطوير المهني والتصميم الشامل وخدمة العملاء والابتكار، إلى جانب بناء شراكات استراتيجية مع الجهات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني، بما يضمن إيجاد منظومة متكاملة تدعم مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم اقتصاديا ومهنيا.

وفي هذا الإطار، أكدت زين أن نجاح برنامج GROW لا يقتصر على تخريج دفعة جديدة من الكفاءات الواعدة، بل يمثل نموذجا عمليا لكيفية تحويل مبادئ الاشتغال إلى نتائج ملموسة وفرص حقيقية للنمو والتطور المهني، وقد نجح البرنامج في ربط الخريجين المهوبين من ذوي الإعاقة بفرص تدريبية نوعية تساعد على اكتساب الخبرات اللازمة وتعزيز جاهزيتهم للانضمام إلى سوق العمل بثقة وكفاءة.

Freedom to Move - مبادرة تُقدّم حل مبتكر للتنقل داخل المباني

وانتهزت زين هذه الفرصة لإطلاق المرحلة الأولى من الحل المبتكر للتنقل داخل المباني تحت شعار Freedom to Move،

احتفلت مجموعة زين بتخريج دفعة جديدة من المشاركين في برنامج GROW للتدريب الميداني المخصص للخريجين الجدد من ذوي الإعاقة، في خطوة تعكس التزامها الراسخ ببناء مجتمع أكثر اشتمالا وتمكينا.

شهد الحفل حضور الرئيس التنفيذي لشركة زين الكويت نواف الغريلاي، والمسؤولين التنفيذيين من مجموعة زين، إلى جانب عدد من ممثلي شركاء البرنامج، في تأكيد واضح على أهمية تكامل الأدوار بين القطاعين العام والخاص والقطاع الأكاديمي لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة والمساهمة بفاعلية في تمكينهم من دخول سوق العمل والتميز فيه.

ونذكرت زين أنها احتفت عبر هذا الحدث بإنجازات خريجي برنامج GROW، الذي يُعد أحد أبرز برامجها المتخصصة في إعداد وتأهيل الكفاءات الشابة من ذوي الإعاقة للانخراط في سوق العمل، من خلال توفير تجربة تدريبية ميدانية مدفوعة الأجر امتدت لثلاثة أشهر ركزت على تطوير المهارات العملية في مجالات الاتصالات والتكنولوجيا والإدارة، وجمعت بين التدريب والتوجيه المهني واكتساب الخبرات العملية في بيئات العمل الحقيقية.

في الكويت، جاء البرنامج بالتعاون مع نخبة من المؤسسات الأكاديمية الرائدة، من بينها جامعة الكويت، والجامعة الاسترالية، والجامعة الأمريكية في الكويت، والجامعة الأمريكية في الشرق الأوسط، وجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، ومؤسسة إنجاز الكويت، وأكاديمية CODED.

واستقطب البرنامج هذا العام أكثر من 620 متقدما على مستوى المجموعة، انضم منهم 20 مشاركا من الكويت والبحرين والسودان وجنوب السودان إلى رحلة تدريبية وميدانية امتدت لثلاثة أشهر.

في الكويت، توزّع المشاركون على خمسة فرق رئيسية هي إدارة قيمة العملاء، والقنوات، والموارد البشرية، والبنية التحتية، والعلاقات والشؤون المؤسسية، وضُمّت الدفعة مشاركين ذوي إعاقات متنوعة شملت الإعاقات الحركية والبصرية والاختلافات العصبية واضطرابات النطق.

وشمل الشهر الأول من البرنامج تدريباً مكثفاً في مجالات تطوير الفكر المهني، والذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، والمهارات السلوكية، والمهارات التقنية، والثقة بالإعاقة في بيئة العمل، إلى جانب معسكر الابتكار من تقديم مؤسسة إنجاز.

كما تم تخصيص مرشد من ذوي الإعاقة من منتسبي Zain Masters (مجموعة موارد الموظفين (ERG) في الشركة المخصصة للموظفين من ذوي الإعاقة) لكل متدرب طوال فترة البرنامج، بهدف تعزيز الثقة بالإعاقة ودعم ثقافة المناصرة داخل بيئة العمل.

وإلى جانب حصول المشاركين على شهادة البرنامج من زين، حصلوا أيضاً على ست شهادات إضافية من شركاء البرنامج: مؤسسة إنجاز لتمكين الشباب، وأكاديمية CODED للبرمجة، ومنصة PurpleSpace العالمية للتواصل والتطوير المهني للموظفين من ذوي الإعاقة.

ويعكس البرنامج رؤية زين بأن التقدم الرقمي يجب أن يكون

بشراكة استراتيجية بين البنك الأهلي الكويتي وشركة سافكس

ABK Tour للدراجات الهوائية... السباق الأول من نوعه في الكويت



تبادل الاتفاقية بين الدويسان والماجد



أحمد الماجد:

- هذه الشراكة مع البنك الأهلي الكويتي قفزة نوعية في قيادة المبادرات المبتكرة

جميع شرائح المجتمع، في وقت تم رصد جوائز قيمة للفائزين بالمراكز الأولى،، وسيشهد العديد من الفعاليات بما فيها أنشطة ترفيهية، فحوصات طبية مجانية، وورش عمل حول التغذية والسلامة المرورية لسائقي الدراجات



أحمد الدويسان:

- هذه المبادرة تجسد التزامنا الراسخ بمبادئ الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة

فحسب، بل تُشكل منصة متكاملة تدمج بين التوعية الصحية، والاستدامة البيئية، والمسؤولية الاجتماعية. وسيشمل السباق فئات للمحترفين، الهواة، والعائلات لضمان مشاركة واسعة من قبل

في خطوة رائدة تهدف إلى تعزيز نمط الحياة الصحي ودعم الرياضة، وقّع البنك الأهلي الكويتي وشركة سافكس اتفاقية شراكة إستراتيجية لإقامة سباق ABK Tour للدراجات الهوائية لمدة 3 سنوات متتالية من العام 2026 حتى العام 2028، في مبادرة هي الأولى من نوعها على مستوى دولة الكويت.

وتشكل هذه الشراكة الاستراتيجية بين البنك والشركة محطة محورية ونقطة تحول في سوق المبادرات المجتمعية في الكويت، حيث تدمج بين القوة المالية والانتشار الواسع للقطاع المصرفي، والقدرات التشغيلية والابتكارية للقطاع الخاص في السوق المحلي.

وتكمن أهمية هذا التعاون في تجسيده لنموذج مثالي لتوفير بيئة مستدامة تعزز جودة الحياة وصحة المجتمع، وهو يتيح للطرفين الحصول على الريادة في مجال المسؤولية الاجتماعية، عبر إطلاق حدث هو الأول من نوعه محلياً، مما يساهم في ترسيخ هويتهما كقادة للتغيير الإيجابي، ويعزز أثرهما الاقتصادي والمجتمعي، ويفتح آفاقاً جديدة لفرص استثمارية وتنموية وأعدة تخدم الرؤية الوطنية للكويت.

وتم توقيع الاتفاقية في المقر الرئيسي للبنك بين الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي الكويتي- الكويت بالوكالة أحمد الدويسان، والرئيس التنفيذي للعمليات في شركة سافكس أحمد الماجد، بحضور رئيس التخطيط الإستراتيجي والمتابعة في البنك الدكتور عبدالعزيز جواد، ورئيس وحدة الاتصالات والعلاقات الخارجية صقر آل بن علي، ومجموعة من موظفي الطرفين.

وتأتي هذه الشراكة لتقدم تجربة رياضية فريدة من نوعها وغير مسبوقة في الكويت، حيث لا تقتصر على كونها سباقاً تنافسياً



لقطة جماعية خلال الإعلان عن السباق

الهوائية وغيرها.

مبادرة استثنائية

وبهذه المناسبة، صرح الدويسان «سعداء بتنظيم هذه المبادرة الاستثنائية التي تعكس التزامنا الراسخ بالمسؤولية المجتمعية والاستثمار في صحة وسلامة مجتمعنا، ونؤكد بأن هذا السباق ليس مجرد حدث رياضي، بل هو دعوة لتبني أسلوب حياة أكثر نشاطاً وحيوية في الكويت».

وأفاد «تكتسب هذه المبادرة أهمية استثنائية لكونها تجسداً حياً لالتزامنا الراسخ بمبادئ الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، والتي تشكل ركيزة أساسية في هوية البنك الأهلي الكويتي وخطته طويلة المدى، وكونها تتوافق مع إيماننا بأن دورنا التنموي لا يقتصر على تقديم الحلول المالية، بل يمتد ليشمل إحداث أثر بيئي ومجتمعي إيجابي ومستدام».

ولفت إلى أهمية هذا السباق كمنصة مبتكرة للتوعية بضرورة خفض الانبعاثات الكربونية وتشجيع الممارسات الصديقة للبيئة، والاستثمار في المشاريع التي ترتقي بجودة الحياة، وتساهم في بناء مستقبل أكثر حفاظاً على البيئة واستدامة لدولة الكويت.

وقال «شراكتنا مع سافكس تتجاوز حدود الرعاية الرياضية التقليدية، ونحن لا نطلق مجرد سباق للدراجات، بل نؤسس لثقافة مجتمعية جديدة تُعلي من قيم الصحة والاستدامة في دولة الكويت. وبصفتنا مؤسسة مالية رائدة، فإننا نؤمن بأن الاستثمار الحقيقي والمستدام يبدأ من الاستثمار في الإنسان وصحته، ونطمح من خلال هذه المبادرة، الاستثنائية إلى تحفيز طاقات الشباب وتغيير النمط اليومي للمجتمع نحو حياة أكثر حيوية وإيجابية».

وتابع «فخورون بزيادة هذا التغيير، ونعد الجميع بحدث استثنائي يعزز مكانة الكويت على خارطة المبادرات الرياضية المبتكرة، ويسهم بتعزيز المكانة الرائدة للبنك الأهلي الكويتي على مختلف المستويات».

وذكر الدويسان أن تنظيم هذه المبادرة الفريدة ينبع من إيمان البنك بالقوة الكامنة في تلاحم القطاع الخاص لخدمة المجتمع، لافتاً إلى أن هذا التعاون يجمع بين قدرات البنك الكبيرة والخبرة التشغيلية لشركة سافكس لتقديم نموذج يحتذى به في كيفية صياغة مبادرات نوعية ومبتكرة تترك أثراً ملموساً ومستداماً في بنية المجتمع الكويتي.



الأفكار الخلاقة إلى واقع ملموس يخدم المجتمع، وسيثمر تلاحم خبراتنا التشغيلية مع الرؤية المستدامة للبنك عن تقديم حدث بمقاييس عالمية تليق بدولة الكويت».

وتابع «ستسخر سافكس كافة إمكاناتها اللوجستية والفنية، لضمان إخراج السباق على مدار 3 سنوات بأعلى درجات الاحترافية والكفاءة، وسنعمل على تطبيق أحدث الأنظمة الذكية لإدارة الحشود وتأمين المسارات، إلى جانب تقديم تجربة تفاعلية متكاملة للمشاركين والجمهور، ليكون هذا الحدث نموذجاً يُحتذى به في التنظيم الرياضي والترفيهي».

وشدد على أن القيمة الحقيقية لهذه المبادرة تكمن في قدرتها على إلهام الأفراد وتحفيزهم على كسر الروتين اليومي وتبني عادات أكثر صحة وحيوية، وهي لا تستهدف الرياضيين المحترفين فحسب، بل تسعى لتهيئة بيئة مشجعة وجاذبة للعائلات والشباب ليروا في الدراجة الهوائية وسيلة للمتعة، والتواصل المجتمعي، وتعزيز لياقتهم البدنية، مما يساهم بشكل مباشر في تحسين جودة الحياة العامة.

واختتم الماجد «نتطلع إلى أن يكون هذا السباق الأول من نوعه مجرد بداية لسلسلة من المشاريع المشتركة مع البنك الأهلي الكويتي، وطموحنا لا يتوقف عند نجاح اليوم الواحد، بل نهدف إلى بناء شراكة مستدامة وقادرة على الابتكار المستمر، لنواصل تقديم مبادرات نوعية تترك بصمة إيجابية دائمة في المجتمع الكويتي وتدعم خطط الدولة التنموية في مجالات الرياضة، والصحة، والطاقة النظيفة».

ويأتي ذلك في وقت سيتم الإعلان قريباً عن كافة التفاصيل المتعلقة بموعد السباق الأول للعام 2026 ومساراته، وطريقة التسجيل الرسمي من قبل البنك والشركة.

وأوضح الدويسان «ننظر إلى هذه المبادرة كحجر أساس لرؤية طويلة المدى تهدف إلى جعل الرياضة المجتمعية جزءاً لا يتجزأ من الهوية الثقافية في الكويت، ونحن في البنك الأهلي الكويتي ملتزمون بمواصلة دعم وتطوير مثل هذه المشاريع التي تجمع بين التنمية البشرية وجودة الحياة، والمساهمة الفعالة في تحقيق رؤية دولة الكويت التنموية لبناء مجتمع صحي، وحيوي، وقادر على الإبداع والإنتاج».

واختتم الدويسان «إطلاقنا لهذا السباق الأول من نوعه يمثل محطة محورية في مسيرتنا لتعزيز حضور البنك كشريك حيوي في نسيج المجتمع الكويتي، وترسيخ هويتنا كعلامة مبتكرة وقريبة من تطلعات الأجيال الشابة، مما يساهم في تعزيز تواصلنا مع عملائنا وبناء جسور ثقة مستدامة معهم، لنكون دائماً في مقدمة المؤسسات التي تقود التغيير الإيجابي والتنمية المستدامة في السوق المحلي».

رؤية مشتركة

من جهته أعرب الماجد عن فخره بالتعاون بين شركة سافكس والبنك الأهلي الكويتي قائلاً «تجمعنا رؤية مشتركة نحو الابتكار وخدمة المجتمع. ويسعدنا أن نكون جزءاً من هذه المبادرة الأولى من نوعها لتسليط الضوء على رياضة الدراجات الهوائية كبديل صديق للبيئة ووسيلة ممتازة لتعزيز اللياقة البدنية لدى جميع الفئات في دولة الكويت».

وأضاف «توقيع هذه الشراكة مع مؤسسة مصرفية مرموقة بحجم البنك الأهلي الكويتي يمثل قفزة نوعية في مسيرة شركتنا نحو قيادة قطاع الفعاليات والمبادرات المبتكرة. ونحن ننظر إلى هذا السباق الفريد كفرصة مثالية لترجمة رؤيتنا الطموحة في تحويل



إعداد الخبير السياحي -
كمال كبشة



سياحة
وسفر

طارق العدوي لـ«الاقتصادية»: القاهرة بوابة ترانزيت تربط الكويت بأوروبا ودول العالم



طارق العدوي

المدير الإقليمي لمصر للطيران
في الكويت: نرتب لزيادة الرحلات
قريبًا... وبأسعار تنافسية
السوق الكويتي من الأسواق
المهمة والاستراتيجية
بالنسبة لمصر للطيران



الوصول، مع الحفاظ على روح الضيافة المصرية التي تميز الناقل الوطني المصري .

القاهرة مركز ربط للمسافرين الكويت

القيمة المضافة لمصر للطيران لا تقف عند خط الكويت - القاهرة فقط، بل تمتد إلى استخدام القاهرة كمحطة ترانزيت تربط المسافرين من الكويت بوجهات متعددة في أوروبا وآسيا وأفريقيا وباقي دول العالم، بما يمنح المسافرين بدائل أوسع في التوقيت والسعر وخط السير. وتدعم الأسعار المنافسة لمصر للطيران على العديد من الوجهات الدولية قدرة للشركة على جذب شرائح جديدة من المسافرين، خصوصًا من الباحثين عن رحلة عملية تجمع بين التكلفة المناسبة، الخدمة الوطنية، وإمكانية التوقف في القاهرة.

الطائرات الحديثة تدعم التوسع

وتعتبر مصر للطيران في الكويت ليست مجرد ناقل بين مطارين، بل منصة ربط حقيقية بين الكويت ومصر والعالم، مدعومة بطلب خليجي متزايد، وخطط تشغيلية مستقبلية، وتعاون مثمر مع سلطات الطيران المدني في دولة الكويت.

والمنطقة .

وفي ظل هذا النمو، تبرز ترتيبات زيادة الرحلات من الكويت قريبًا كخطوة عملية تستجيب لحجم الطلب، وتدعم قدرة الشركة على توفير مواعيد أكثر مرونة وربط أفضل بين الكويت والقاهرة والوجهات الدولية.

حول المشهد العام على صعيد حركة الطيران والسياحة والسفر قال طارق العدوي، المدير الإقليمي لمصر للطيران في الكويت، في تصريح خاص لـ«الاقتصادية»، ان «السوق الكويتي من الأسواق المهمة والاستراتيجية بالنسبة لمصر للطيران، وهناك طلب متزايد على السفر إلى مصر، سواء من الجالية المصرية أو من الأشقاء الكويتيين والمقيمين. ونعمل حاليًا على ترتيب زيادة الرحلات من الكويت في القريب العاجل، بالتنسيق مع الجهات المختصة، بما يواكب حجم الطلب ويمنح المسافرين خيارات أوسع ومواعيد أكثر مرونة .

وأضاف: «نسعى إلى أن يشعر المسافر من الكويت بتطور الخدمة من لحظة الحجز وحتى

تشهد مصر طلبًا متزايدًا من القادمين عمومًا من دول الخليج، مدفوعًا بالروابط التاريخية الوثيقة والأجواء العائلية، والسياحة، إمتداداً للأعمال، وتنوع الوجهات المصرية بين القاهرة، شرم الشيخ، الغردقة، الأقصر وأسوان.

أسعار منافسة دوليًا

وتتيح مصر للطيران أسعار تنافسية على مختلف محطاتها إلى أوروبا وعدد من دول العالم بمستويات منافسة جدًا أمام شركات طيران أخرى، وهو ما يجعل السفر عبر القاهرة خياراً اقتصادياً وعملياً للمسافر من الكويت ودول الخليج .

خط الكويت - القاهرة

يبقى خط الكويت - القاهرة من أكثر الخطوط حيوية، ليس فقط بسبب الجالية المصرية، بل أيضًا بسبب الطلب الكويتي والخليجي المتنامي على مصر كوجهة متنوعة ومتكاملة الأجواء والخدمات ، وبسبب قدرة القاهرة على ربط المسافرين بوجهات دولية متعددة عبر مطارات كثيرة في مدن إقليمية .

تعاون مثمر مع الطيران المدني

وترتيبات زيادة الرحلات من الكويت تقوم على التنسيق مع الجهات المختصة وسلطات الطيران المدني في الكويت، بما يضمن نموًا منظمًا يخدم المسافرين ويحافظ على جودة التشغيل. وعلى مدار العام تتحول القاهرة عبر شبكة مصر للطيران إلى محطة ترانزيت محورية للمسافرين من الكويت، تربط السوق الكويتي بأوروبا ودول العالم، من خلال خيارات سفر متعددة وأسعار منافسة مقارنة بالعديد من شركات الطيران الأخرى.

وتكتسب هذه المرحلة أهمية خاصة مع زيادة الطلب على السفر إلى مصر، بعد ارتفاع أعداد القادمين من دول الخليج، سواء للزيارات العائلية أو السياحة أو الأعمال، وهو ما يعزز مكانة مصر للطيران كخيار رئيسي أمام المسافرين من الكويت

استبيان «الاقتصادية»

يوليو 2026

توزيعات الأرباح النقدية للمساهمين في أسرع وقت... عدالة!

السؤال

«هل تؤيد فك ارتباط
التوزيعات النقدية عن
المنحة لتكون التوزيعات
النقدية بما لا يزيد عن
5 أيام عمل بعد
الجمعية العمومية؟»

☐ نعم

☐ لا

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من "الاقتصادية" في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح "الاقتصادية" استبياناً شهرياً مكملًا للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من "الاقتصادية" في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان يوليو 2026 قضية مهمة وحيوية تهتم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهو ملف «توزيعات الأرباح النقدية للمساهمين في أسرع وقت عدالة!»

التساؤل مستحق، والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق تنافسية السوق وإعلاء الممارسة، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي متميز يتسم بالشفافية والجاذبية والريادة. وسؤال استبيان يوليو عن مطالبة جموع المساهمين والمستثمرين بسرعة توزيعات الأرباح النقدية وفك ارتباطها مع توزيعات المنحة، خصوصاً وأنها تحتاج لموافقة فقط من الجمعية العمومية، وذلك لسرعة تدفق السيولة، حيث أن جزء من العدالة يكمن في منح المساهمين توزيعاتهم في أسرع وقت، حيث أنه حتى الآن هناك شركات لم تمنح المساهمين توزيعات عام 2025.

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



«هيئة الصناعة» توقع اتفاقية مع «التحريات المالية» لمكافحة تمويل الإرهاب



جانب من الإعلان عن الاتفاقية

وقعت الهيئة العامة للصناعة ووحدة التحريات المالية، الاثنين، اتفاقية للتعاون وتبادل المعلومات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تتضمن الاتفاقية تنظيم آليات تبادل المعلومات والبيانات بين الجهتين؛ وفقاً للتشريعات النافذة؛ بما يعزز كفاءة التعاون المؤسسي، ويدعم منظومة الامتثال والرقابة، ويسهم في حماية الاقتصاد الوطني، وتعزيز الشفافية؛ وذلك بحسب تدوينة للهيئة على موقع التواصل الاجتماعي "إكس".

أكد مدير الهيئة بالتكليف شملان حمود الجحيدلي، أن الاتفاقية تمثل خطوة مهمة نحو تعزيز التعاون المؤسسي بين الجهتين؛ بما يدعم الجهود الوطنية في مكافحة غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وتمويل الإرهاب في إطار الاختصاصات المقررة قانوناً لكل منهما.

وأضاف أن الهيئة ستقوم في حدود اختصاصها بتزويد الوحدة بالبيانات المتعلقة بالقوائم الصناعية والحرفية والتراخيص الصادرة والملغية، وعقود الانتفاع والبيانات الإحصائية وغيرها من المعلومات، التي يجيز القانون تبادلها مع الالتزام التام بسرية المعلومات وحمايتها وعدم استخدامها إلا للأغراض المحددة في الاتفاقية.

تضمنت الاتفاقية آليات واضحة لتبادل المعلومات عبر قنوات رسمية وأمنة، تشمل الربط الإلكتروني بين الجهتين، وتحديد نقاط الاتصال، ووضع إجراءات للتعامل مع الطلبات العادية والعاجلة بما يسهم في سرعة تبادل المعلومات ودقتها ويعزز

المعمول بها، مع عقد اجتماعات دورية لمتابعة تنفيذ الاتفاقية وتقييم آليات التعاون وبحث فرص تطوير العمل المشترك بما يخدم المصلحة العامة ويعزز كفاءة الأداء المؤسسي.

كفاءة التنسيق المشترك. كما أولت اهتماماً بالغاً بحماية المعلومات المتبادلة والمحافظة على سريتها بما يتوافق مع أحكام القوانين واللوائح

...ويتوقع تسارع نشاط الأعمال في الإمارات خلال الربع الثالث 2026

توقع قسم الأبحاث العالمية في ستاندرد تشارترد تسارع نشاط الأعمال في دولة الإمارات خلال الربع الثالث من عام 2026، في ظل استمرار توسع الاقتصاد غير النفطي، مدعوماً بقوة الاستهلاك المحلي والاستثمار، إلى جانب تحسن متوقع في الطلب الخارجي مع تعافي تدفقات التجارة الإقليمية.

وأوضح البنك حسبما أوردت وكالة الأنباء الإمارات وام، أن مؤشر مديري المشتريات في الإمارات لشهر يونيو، الصادر عن إس أند بي غلوبل، سجل قراءة أعلى من 50 نقطة، ما يؤكد استمرار توسع النشاط الاقتصادي غير النفطي، ويعكس متانة أداء القطاع الخاص واستمرار زخمه.

وقالت رولا أبو منه، الرئيس التنفيذي لستاندرد تشارترد في الإمارات والشرق الأوسط وباكستان، إن بيانات مؤشر مديري المشتريات تؤكد قدرة الاقتصاد غير النفطي على مواصلة النمو رغم التحديات الإقليمية، مشيرة إلى أن الاستهلاك المحلي والاستثمار لا يزالان يشكّلان المحركين الرئيسيين للنشاط الاقتصادي، فيما يُتوقع أن يسهم التعافي التدريجي للطلب الخارجي في دعم النمو خلال الربع الثالث.

وأضافت أن هذه المؤشرات تعكس قوة الأسس الاقتصادية لدولة الإمارات، وتعزز مكانتها مركزاً إقليمياً رائداً للتجارة والاستثمار وتدفقات رؤوس الأموال.

«ستاندرد تشارترد» يتوقع تسارع زخم الأعمال في السعودية خلال الربع الثالث بدعم من الطلب المحلي وتحسن ظروف التجارة الإقليمية

توقع بنك ستاندرد تشارترد -Standard Chartered أن يكتسب نشاط الأعمال في السعودية زخماً أقوى خلال الربع الثالث من عام 2026، مدعوماً بقوة الطلب المحلي، وتحسن ظروف التجارة الإقليمية، واستمرار تقدم المملكة في مسار التنويع الاقتصادي.

وتشير تحليلات قسم الأبحاث العالمية في البنك إلى أن الاقتصاد السعودي دخل النصف الثاني من العام بزخم قوي، مع ارتفاع عمليات نقاط البيع بنسبة 6% على أساس سنوي في مايو، بما يعكس متانة الإنفاق الاستهلاكي ودوره كمحرك رئيسي للنشاط الاقتصادي.

ويرى البنك أن استمرار الاستثمار، وتراجع الضغوط التضخمية، وتحسن أوضاع سوق العمل، عوامل ستدعم القوة الشرائية وثقة قطاع الأعمال خلال الفترة المقبلة.

وأظهر استطلاع نشر الأحد أن القطاع الخاص غير النفطي في السعودية عزز وتيرة نموه في يونيو مدعوماً بأقوى انتعاش في حجم الأعمال الجديدة خلال أربعة أشهر، على الرغم من استمرار معاناة الشركات من ضغوط التكاليف الشديدة وضعف الطلب الخارجي.

وارتفع مؤشر مديري المشتريات المعدل موسمياً في السعودية الصادر عن بنك الرياض إلى 53.3 في يونيو من 52.8 في مايو، مسجلاً أعلى قراءة له خلال أربعة أشهر، ومشيراً إلى تحسن قوي في ظروف التشغيل مع نهاية الربع الثاني، بعد أن تعززت ثقة المستثمرين نتيجة هدوء التوترات الجيوسياسية وزيادة الإنفاق المحلي.



النفط يتراجع بعد اتفاق «أوبك+» على رفع مستويات الإنتاج

خام برنت يهبط إلى 71.10 دولار وسط زيادة الإمدادات العالمية



تراجعا أكثر حدة مما كان متوقعا في الربع الثاني، إذ قد يصل الانخفاض على أساس سنوي إلى أربعة ملايين برميل يوميا استنادا إلى البيانات الأولية.

وأضاف البنك: "مع ذلك، نتوقع أن تتباطأ خسائر الطلب في النصف الثاني من العام مع تحسن العرض وعودة بعض الاستهلاك المؤجل".

وقالت مصادر تجارية إن شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) باعت نحو 16 مليون برميل من الخام الإماراتي بخصومات أكبر في خ عطاء بيع فوري منذ بداية يونيو، مما يسلط الضوء على الزيادة في المعروض من الإمدادات الفورية. بالإضافة إلى ذلك، قالت مصادر بالقطاع إن شحنات النفط من الموانئ الغربية في روسيا سجلت مستوى قياسيا في يونيو، ومن المتوقع أن تحافظ على هذا المستوى في يوليو، إذ تعرضت المصافي الروسية لأضرار جراء هجمات الطائرات المسيرة الأوكرانية، مما أجبر موسكو على زيادة صادراتها من النفط الخام.

خلال الفترة الحالية.

وأوضح العناني في مقابلة مع "العربية Business" أن الدول المستهلكة للنفط تفضل في الوقت الراهن التريث وعدم المسارعة في ملء مخزوناتا الاستراتيجية، ترقبا لانخفاض الأسعار في الأسواق العالمية.

وفيما يتعلق بأكبر مستورد للنفط في العالم، أشار الخبير النفطي إلى 3 عوامل تؤثر في تراجع الطلب على النفط تشمل خفض الطلب على المنتجات الصينية والسحب من المخزونات الاستراتيجية، بالإضافة إلى التوسع في النقل الكهربائي والانتشار المتسارع للسيارات الكهربائية.

وأظهرت بيانات أن صادرات النفط الخليجية في يونيو قفزت بأكثر من ثلاثة ملايين برميل مقارنة بمايولتتجاوز 10 ملايين برميل يوميا، لكن الكميات ظلت أقل بنسبة 40% عن مستويات ما قبل الحرب.

وقال بنك "إيه.إن.زد": "نتوقع الآن انكماش الطلب العالمي على النفط 1.5 مليون برميل يوميا خلال 2026، مما يعكس

تراجعت أسعار النفط بأكثر من 1% الاثنين بعد أن اتفق تحالف "أوبك+" على زيادة جديدة في أهداف الإنتاج اعتبارا من أغسطس، في وقت تتعافى فيه الصادرات من كبار المنتجين عبر مضيق هرمز، مما قد يسهم في زيادة الإمدادات العالمية.

وبحلول الساعة 07:56 بتوقيت غرينتش، انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 1.02 دولار، أو 1.41%، إلى 71.10 دولار للبرميل، بعد أن سجلت ارتفاعا 0.45% عند التسوية يوم الجمعة. ونزل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 80 سنتا أو 1.16% إلى 67.89 دولار للبرميل.

ولم تكن هناك تسوية لعقود الخام الأمريكي يوم الجمعة، إذ كانت الأسواق الأمريكية مغلقة قبل يوم من عطلة عيد الاستقلال، وفق وكالة "رويترز".

ولم يشهد الخامان تغيرا يذكر الأسبوع الماضي، بعد أن سجلا انخفاضا في الغالب خلال الأسابيع القليلة الماضية، إذ راقب المستثمرون عن كثب المحادثات بين الولايات المتحدة وإيران حول مصير حركة الشحن عبر مضيق هرمز، مع متابعة انتعاش صادرات النفط من دول الخليج.

واتفق تحالف "أوبك+"، الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء من بينهم روسيا، الأحد على زيادة أهداف الإنتاج بمقدار 188 ألف برميل يوميا اعتبارا من أغسطس، تضاف إلى زيادات مماثلة في شهري يونيو ويوليو.

ومع ذلك، ظلت هذه الزيادة بشكل كبير على الورق فحسب بسبب الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران، التي أغلقت مضيق هرمز أمام حركة ناقلات النفط الخاصة بمنتجين رئيسيين في "أوبك"، مثل السعودية والكويت والعراق، مما حد من إنتاجهم.

وقال محللون لدى "بي.في.إم" في مذكرة: "يبيعون في سوق متراجعة، مما لا يبعث أملا يذكر في انتعاش قريب للأسعار".

وأضافوا: "مع ذلك، سيحفز انخفاض أسعار النفط الطلب بلا شك في المستقبل".

وقال الخبير في قطاع النفط والغاز، محمد العناني، إن هناك بطء ملحوظا في حركة تعافي المصافي ومصانع البتروكيماويات العالمية للعمل بكامل طاقتها الإنتاجية

الذهب قرب أعلى مستوى في أسبوعين مع تراجع توقعات رفع الفائدة الأميركية

نظرتها الإيجابية للذهب، ما يؤكد أن الاتجاه طويل الأجل لا يزال صاعدا طالما لم تتأثر الأسس الداعمة للسوق.

وأضاف أن استمرار قوة الاقتصاد الأمريكي وارتفاع التضخم قد يدفع الفيدرالي إلى تثبيت أسعار الفائدة بدلا من رفعها، وهو ما قد يبقي الذهب في نطاق عرضي حول 4300 دولار. أما إذا تبين أن التضخم كان مؤقتا نتيجة ارتفاع النفط وتكاليف النقل، ثم عاد للتراجع، فقد يستأنف الذهب موجة الصعود مجددا.

وأكد أن مستويات 3800 - 3900 دولار تبقى منطقة دعم قوية، لكن الوصول إليها يظل رهنا بالتطورات الاقتصادية واتجاهات كيفن وارش بالفيدرالي والسياسية المرتبطة بتطورات حرب إيران خلال الأشهر المقبلة.

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، واصلت الفضة في المعاملات الفورية مكاسبها للجلسة الخة على التوالي، مرتفعة بنسبة 0.1% إلى 62.4773 دولار للأونصة، بعد أن سجلت في وقت سابق أعلى مستوى لها منذ 23 يونيو. وارتفع البلاتين في المعاملات الفورية 0.4% إلى 1645.05 دولار للأونصة، وزاد البلاديوم 0.1% إلى 1275.18 دولار للأونصة. ويتجه المعدنان نحو تحقيق مكاسب يومية للمرة الرابعة على التوالي.

سبتمبر تبلغ حوالي 55%، بانخفاض عن أكثر من 60% قبل صدور البيانات. عادة ما ينتعش الذهب الذي لا يدر عائدا عند انخفاض أسعار الفائدة.

وستتجه أنظار المستثمرين في وقت لاحق من هذا الأسبوع إلى محضر اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الذي عقد في 16 و17 يونيو، وهو أول اجتماع لرئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي كيفن وارش.

ويرى رئيس قسم الأبحاث والتحليل في شركة Gold Era بمصر أسامة زراعي، أن من الصعب الجزم بإمكانية تراجع الذهب إلى مستويات 3800 أو 3900 دولار قبل استئناف الصعود، مؤكدا أن حركة المعدن النفيس أصبحت مرتبطة بعوامل متعددة، أبرزها السياسة النقدية الأميركية، والتوترات الجيوسياسية، وتطورات التضخم.

وأوضح في مقابلة مع "العربية Business"، أن إعادة فتح مضيق هرمز وبيانات الوظائف الأميركية الأخيرة ساهمتا في ارتفاع الذهب بنحو 2% خلال أسبوع، مشيرا إلى أن المسار المقبل سيعتمد على ما إذا كان التضخم مؤقتا أم دائما، وعلى قرارات الاحتياطي الفيدرالي بشأن أسعار الفائدة.

وأشار زراعي إلى أن البنوك الاستثمارية الكبرى لم تغير

استقرت أسعار الذهب الاثنين بالقرب من أعلى مستوى لها في أسبوعين، بعد أن أدى تقرير الوظائف الأمريكي الذي صدر الأسبوع الماضي وجاء أقل من المتوقع، إلى تراجع طفيف في التوقعات برفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) لأسعار الفائدة.

واستقر سعر الذهب في المعاملات الفورية عند 4175.02 دولار للأونصة بحلول الساعة 00:28 بتوقيت غرينتش، بعد أن سجل مكاسب أسبوعية تجاوزت 2% يوم الجمعة، عقب أربعة أسابيع متتالية من التراجع. وارتفعت العقود الأميركية الآجلة للذهب تسليم أغسطس 1.5% لتصل إلى 4186.80 دولار للأونصة، وفق وكالة "رويترز".

وأظهرت البيانات الصادرة يوم الخميس تباطؤا حادا في نمو الوظائف في الولايات المتحدة خلال شهر يونيو، كما تم تعديل بيانات زيادة الوظائف في الشهرين السابقين بالخفض، مما يشير إلى تباطؤ سوق العمل ودفع الأسواق المالية إلى تخفيض توقعاتها بشأن رفع سعر الفائدة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي في المدى القريب.

ووفقا لأداة فيدووتش التابعة لسي.إم.إي، يرى المتعاملون الآن أن احتمالية رفع سعر الفائدة في

كوريا الجنوبية تعتزم إنشاء صندوق استثمار جديد باستخدام فوائض الضرائب

الاستفادة من قطاع أشباه الموصلات المزدهر لتمويل النمو الاقتصادي طويل الأجل



قال مسؤول حكومي رفيع المستوى إن كوريا الجنوبية تدرس إنشاء صندوق استثمار جديد باستخدام فائض الإيرادات الضريبية الاستثنائية من قطاع أشباه الموصلات المزدهر، لتمويل النمو الاقتصادي طويل الأجل.

وأضاف كانغ هون سيك، رئيس ديوان الرئيس الكوري الجنوبي لي جاي ميونج، خلال اجتماع رفيع المستوى للحكومة والحزب الحاكم، أنه ينبغي استثمار فائض الإيرادات الضريبية من صناعة الرقائق الإلكترونية في تحقيق النمو المستقبلي. ونقلت وكالة بلومبرغ للأخبار الاثنين عن كانغ القول: ”من خلال إطلاق هذا الصندوق بأموال فائض الإيرادات الضريبية، نهدف إلى القيام باستثمارات جريئة للمستقبل، تشمل دعم المشاريع الضخمة الثلاثة، وإنشاء محركات نمو مستقبلية، ومعالجة التفاوت الاقتصادي الحاد، ودعم الإسكان والشركات الناشئة وتوفير فرص العمل للشباب في العشرينات والثلاثينات من العمر“.

وذكرت بلومبرغ أن الصندوق المقترح يشير إلى عزم الرئيس الكوري الجنوبي على استغلال العائد الضريبي الناتج عن الطلب المتزايد على أشباه الموصلات في مجال الذكاء الاصطناعي، كجزء من خطته لضمان استدامة الاقتصاد وترك

يذكر أن إنشاء صندوق استثمار جديد في كوريا الجنوبية يحتاج إلى موافقة البرلمان، ولا يزال هدفه بالتفصيل، واستخداماته المسموح بها، والجهة التي ستديره، غير محسومة، وفقاً لمسؤول حكومي رفض الكشف عن اسمه.

أشبهاء الموصلات والذكاء الاصطناعي في النمو المستقبلي، ولكنه يغير أيضاً نظرة السوق قليلاً، فكوريا لم تعد مجرد قصة أرباح صافية من الذكاء الاصطناعي، بل أصبحت قصة مدفوعة بالسياسات الحكومية أيضاً..

إرث دائم لفترة حكمه. وقالت شارو تشانانا، كبيرة مخططي الاستثمار في شركة ساكسو ماركيتس بسنغافورة: ”إن الصندوق المقترح بحد ذاته ليس سلبياً، فهو يظهر رغبة كوريا في إعادة استثمار حصيلة ضرائب قطاع

عودة الهدوء للشرق الأوسط ينعش سوق السندات والهوامش الائتمانية عادت لمستويات ما قبل الأزمة

بتسعيرات وصفها بالعادلة، ومتوافقة إلى حد كبير مع مستويات الإصدارات السابقة، دون علاوات سرعية استثنائية مرتبطة بالأحداث الجيوسياسية. العوائد العالمية في ما يتعلق بارتفاع العوائد العالمية، أوضح أن تكلفة الاقتراض أصبحت أعلى مقارنة بالفترات السابقة، حتى مع تراجع الهوامش الائتمانية، نظراً إلى ارتفاع العوائد الأساسية على السندات الحكومية، وفي مقدمتها سندات الخزنة الأميركية.

وأضاف أن أي جهة مصدرة ذات تصنيف ائتماني أقل تضطر إلى دفع علاوة إضافية فوق العائد الخالي من المخاطر، ما يرفع التكلفة النهائية للتمويل، وهو أمر ينعكس على مختلف أسواق الدين حول العالم. ولفت إلى أن اليابان قد تمثل أحد أبرز مصادر المخاطر المحتملة خلال الفترة المقبلة، مشيراً إلى استمرار ارتفاع عوائد السندات اليابانية نتيجة عوامل هيكلية في الاقتصاد، في ظل سياسة نقدية لا تزال أقل تشدداً مقارنة بحجم التحديات القائمة.

وأوضح أن استمرار ارتفاع العوائد اليابانية قد يمتد تأثيره إلى الأسواق العالمية، نظراً للدور المحوري الذي تلعبه اليابان في أسواق التمويل والاستثمارات الدولية. وعن الفرص الاستثمارية الحالية، أكد رائد تفضيله لاستراتيجية ”السلم“ في بناء المحافظ الاستثمارية، مع التركيز على السندات قصيرة ومتوسطة الأجل، مشيراً إلى أنه لا يتوقع زيادات إضافية في أسعار الفائدة الأميركية خلال العام الجاري.

أكد رئيس قسم إدارة الأصول والموجودات في «كابيتال للاستثمارات» رائد المومني أن سوق السندات في منطقة الشرق الأوسط بدأت عام 2026 بأداء قوي، قبل أن تؤدي التطورات الجيوسياسية والحرب إلى توقف شبه كامل للإصدارات الجديدة خلال الفترة الماضية، مشيراً إلى أن السوق بدأت تستعيد نشاطها تدريجياً بعد انتهاء تلك الأحداث. وأوضح أن إجمالي الإصدارات منذ بداية العام وحتى الآن، بما في ذلك الإصدارات الخاصة، يتجاوز مستويات العام الماضي، بينما لا تزال الإصدارات العامة أقل بنحو 6% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

وأشار إلى أن السعودية كانت قد أنجزت الجزء الأكبر من برنامج إصداراتها السيادية قبل اندلاع الأحداث الأخيرة، ما جنبها تأثيرات التقلبات التي شهدتها الأسواق لاحقاً.

وأضاف أن الجهات المصدرة تراقب بشكل أساسي الهوامش الائتمانية عند تسعير السندات، لافتاً إلى أن هذه الهوامش اتسعت بصورة ملحوظة خلال فترة الحرب، لكنها عادت حالياً إلى مستوياتها الطبيعية أو إلى مستويات قريبة مما كانت عليه قبل الأحداث، مع استثناء محدود لبعض الأسواق مثل البحرين التي لا تزال هوامشها أعلى من مستويات ما قبل الحرب.

وأكد أن الأسواق بدأت تشهد عودة تدريجية للإصدارات من جانب البنوك والشركات والحكومات، موضحاً أن السوق تترقب طروحات جديدة من عدد من المؤسسات المالية في المنطقة. كما أشار إلى أن الإصدارات الأخيرة في الإمارات والسعودية جاءت

تراجع عوائد السندات الأمريكية وسط ترقب محضر الفيدرالي وقمة الناتو

تراجعت عوائد سندات الخزنة الأمريكية طفيفاً الاثنين، مع ترقب المستثمرين صدور محضر اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة في وقت لاحق من الأسبوع، إلى جانب متابعة أعمال قمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) المقرر عقدها في تركيا، بحسب ”سي إن بي سي“. وانخفض عائد سندات الخزنة الأمريكية لأجل 10 سنوات بنحو نقطتي أساس إلى 4.459%، كما تراجع عائد السندات لأجل عامين بأكثر من نقطة أساس إلى 4.112%، فيما انخفض عائد السندات لأجل 30 عاماً بنقطة أساس واحدة إلى 4.969%.

وكانت سوق السندات الأمريكية مغلقة يوم الجمعة 3 يوليو بمناسبة عيد الاستقلال الأمريكي.

ويترقب المستثمرون صدور محضر اجتماع الاحتياطي الفيدرالي لشهر يونيو يوم الأربعاء، للحصول على مؤشرات إضافية بشأن أحدث قرارات السياسة النقدية.

ويُعد هذا الاجتماع الأول الذي ترأسه رئيس الاحتياطي الفيدرالي الجديد، كيفن وارث، إذ يسعى المستثمرون إلى استشراف نهجه في قيادة البنك المركزي.

كما يترقب المستثمرون، يوم الخميس، صدور بيانات طلبات إعانة البطالة الأسبوعية، إلى جانب تقرير مبيعات المنازل القائمة في الولايات المتحدة لشهر يونيو.

وعلى الصعيد الجيوسياسي، يراقب المستثمرون أيضاً أعمال قمة الناتو، التي تنطلق يوم الثلاثاء في أنقرة، بمشاركة الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب.

ومن المتوقع أن يركز قادة الدول الأعضاء الـ32 في الحلف على زيادة الإنفاق الدفاعي، وتعزيز القدرات العسكرية للحلف، وتنسيق الدعم المقدم إلى أوكرانيا.

مبيعات التجزئة في منطقة اليورو ترتفع متجاوزة التوقعات خلال مايو

كانت موجة التضخم الناتجة عن ارتفاع أسعار الطاقة قد امتدت إلى قطاعات أخرى في اقتصاد منطقة اليورو. وكان البنك المركزي الأوروبي قد أشار، لدى قراره رفع أسعار الفائدة الشهر الماضي، إلى المخاطر التي يشكلها التضخم الناتج عن ارتفاع أسعار الطاقة، فيما يُنظر إلى مدى صمود إنفاق المستهلكين أمام هذه الضغوط باعتباره مؤشرًا على قدرة الأسر على استيعاب ارتفاع تكاليف المعيشة. وقال جاك ألين-رينولدز، نائب كبير اقتصاديي منطقة اليورو لدى “كابيتال إيكونوميكس”: “يُظهر ارتفاع مبيعات التجزئة في منطقة اليورو خلال مايو أن المستهلكين واصلوا الإنفاق رغم تراجع الثقة وانخفاض الدخل الحقيقي خلال الربع الثاني، كما يعزز ذلك توقعاتنا بأن تأثير ارتفاع أسعار الطاقة على الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو سيكون محدودًا للغاية”.



وعادت أسعار النفط إلى مستوياتها التي كانت سائدة قبل الحرب، عقب توقيع الولايات المتحدة وإيران اتفاق سلام مؤقت في يونيو، إلا أن المحللين يراقبون ما إذا

ورغم أن المنطقة أقل تعرضًا لتداعيات الصراع مقارنة بمناطق أخرى، خاصة آسيا، فإن العديد من الدول الأوروبية تعتمد على واردات تمر عبر مضيق هرمز.

ارتفعت مبيعات التجزئة في منطقة اليورو بنسبة 1.6% على أساس سنوي خلال مايو، مقارنة بزيادة بلغت 0.9% في أبريل، متجاوزة توقعات الأسواق التي أشارت إلى نمو قدره 1.5%، بحسب بيانات مكتب الإحصاء الأوروبي «يوروستات». وعلى أساس شهري، ارتفع حجم تجارة التجزئة المعدل موسميًا في دول منطقة اليورو البالغ عددها 21 دولة بنسبة 0.2%. وأوضح «يوروستات» أن الزيادة الشهرية جاءت مدفوعة بارتفاع مبيعات الأغذية والمشروبات والتبغ بنسبة 0.6%، إلى جانب زيادة مبيعات السلع غير الغذائية باستثناء وقود السيارات بنسبة 0.1%، في حين حدّ من هذه المكاسب تراجع مبيعات وقود السيارات في المتاجر المتخصصة. ويتابع المستثمرون أداء اقتصاد منطقة اليورو في ظل تداعيات الارتفاع الحاد في أسعار النفط الذي نجم عن الحرب مع إيران.

البيتكوين تتجاوز 63 ألف دولار مع تراجع مخاوف رفع الفائدة

منخفضة، مؤكدين أن الحفاظ على هذا الزخم يتطلب استمرار تدفقات الصناديق وبيانات اقتصادية كلية داعمة. وتتجه الأنظار هذا الأسبوع نحو محضر اجتماع المركزي الأمريكي لشهر يونيو بحثًا عن إشارات جديدة لمسار الفائدة. وعلى صعيد العملات البديلة، ارتفعت “إيثريوم” بنسبة 0.7% إلى 1775 دولارًا، وصعدت “إكس آر بي” 0.6%، فيما ربحت “دوجكوين” 1.4% واستقرت “سولانا” دون تغيير يذكر.

لتسجل 63,227 دولارًا، بعدما لت أعلى مستوى لها في أسبوعين قرب 64 ألف دولار. وكانت البيتكوين قد قفزت بنحو 5% الأسبوع الماضي، متعافية من أدنى مستوياتها منذ 21 شهراً دون 58 ألف دولار. وعززت تصريحات رئيس الاحتياطي الفيدرالي، كيفن وارش، حول استمرار اعتدال التضخم من ثقة المستثمرين باستبعاد مسار التشديد النقدي في المدى القريب. رغم ذلك، يحذر المحللون من أن أحجام التداول لا تزال

تجاوزت عملة البيتكوين مستوى 63 ألف دولار خلال التداولات الآسيوية، الإثنين، لتواصل مكاسبها التي حققتها الأسبوع الماضي. وجاء هذا الصعود مدفوعاً بصور بيانات وظائف أمريكية أضعف من المتوقع، مما قلص من احتمالات إقدام مجلس الاحتياطي الفيدرالي على رفع أسعار الفائدة هذا العام، إلى جانب عودة التدفقات النقدية الإيجابية نحو صناديق الاستثمار المتداولة للبيتكوين، مما حسن من معنويات السوق. وارتفعت أكبر عملة مشفرة في العالم بنسبة 0.8%

للأسبوع الرابع على التوالي.. صناديق التحوط تتخارج من أسهم الرقائق

تلخيصها في النقاط التالية:
تخارج من «التكنولوجيا»: ظلت أسهم تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك شركات أشباه الموصلات والأجهزة، القطاع الأكثر تعرضاً لعمليات البيع الصافي للأسبوع الرابع على التوالي.
بيع للأسهم الفردية: اتسم سلوك الصناديق بالتركيز على بيع الأسهم الأمريكية الفردية بشكل رئيسي، مع استمرار تفوق عمليات البيع على الشراء للأسبوع الثالث توالياً.
تنوع في البيع: لم يقتصر التخارج على التكنولوجيا، بل امتد ليشمل قطاعات أخرى مثل الأسهم الصناعية وأسهم السلع الاستهلاكية الكمالية.
تحوط عبر المؤشرات: في المقابل، لجأت صناديق التحوط إلى شراء منتجات المؤشرات وصناديق الاستثمار المتداولة، وهي استراتيجية تهدف غالباً إلى التحوط أو المشاركة في صعود السوق الأوسع دون المخاطرة بالأسهم الفردية المتقلبة.



4.2% خلال الأسبوع المنتهي في 3 يوليو. كشفت مذكرة «غولدمان ساكس» عن ملامح التوجهات الاستثمارية لصناديق التحوط خلال الأسبوع الأخير، والتي يمكن

ستبدأ فيه الشركات المُنفقة بجني عوائد ملموسة على هذه الاستثمارات. ونتيجة لذلك، سجل مؤشر سوكس الذي يتتبع أداء أسهم قطاع أشباه الموصلات تراجعاً بنسبة

واصلت صناديق التحوط الأميركية عمليات البيع المكثف لأسهم أجهزة التكنولوجيا، وللأسبوع الرابع على التوالي، وذلك وفقاً لمذكرة بحثية صادرة عن بنك «غولدمان ساكس» يوم الجمعة الماضي. وتأتي هذه التحركات البيعية متزامنة مع التراجع الملحوظ في أداء أسهم شركات الرقائق الإلكترونية العالمية، وقبيل انطلاق موسم إعلان نتائج الأعمال للربع الثاني، ما يعكس حالة من القلق المتزايد حول آفاق الربحية. لقد كانت أسهم التكنولوجيا، وبشكل خاص أشباه الموصلات، المحرك الرئيسي لصعود أسواق الأسهم العالمية خلال العام الجاري. إلا أن هذه الأسهم دخلت مؤخراً في مرحلة من التذبذب السعري الحاد، مدفوعة بعمليات جني أرباح واسعة النطاق، ومخاوف استثمارية جوهرية بشأن مستويات الإنفاق الضخمة على تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتساؤلات حول التوقيت الحقيقي الذي

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اقرأ عدد الاقتصادية اليومي عبر الحسابات التالية

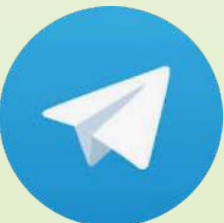
الموقع الإلكتروني: www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059



Sales@sunlightenme.com



Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

الدولار قرب أدنى مستوى في أسبوعين مع تراجع رهان رفع الفائدة الأميركية

استقر الدولار الاثنين بالقرب من أدنى مستوياته في أسبوعين، إذ قلص المستثمرون توقعاتهم برفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) لأسعار الفائدة هذا العام، في حين ظل الين بالقرب من أدنى مستوى له منذ 40 عاماً، مما أبقى المستثمرين في حالة توتر بشأن الخطوة التالية التي قد تتخذها طوكيو.

وسجل اليورو 1.1435 دولار، وهو مستوى قريب من أعلى مستوى له في أسبوعين، في حين بلغ الجنيه الإسترليني في أحدث معاملاته 1.3351 دولار.

واستقر مؤشر الدولار، الذي يقيس أداء العملة الأميركية مقابل ست عملات رئيسية أخرى، 100.9 في بداية التداول، وفق وكالة "رويترز".

واستقر الين عند 161.57 مقابل الدولار الأميركي، قريباً من أدنى مستوى له منذ عام 1986 عند 162.84 الذي سجله الأسبوع الماضي، إذ لا يزال المتعاملون قلقين بشأن احتمال حدوث تدخل بعد أن أدى ارتفاع مفاجئ في عمليات الشراء إلى صعود العملة لفترة وجيزة يوم الخميس.

سجل الدولار الأميركي الأسبوع الماضي أكبر انخفاض أسبوعي له منذ أبريل، بعد أن أظهر تقرير الوظائف في الولايات المتحدة تباطؤاً حاداً في نمو الوظائف خلال شهر يونيو، مما خفف من توقعات السوق برفع البنك المركزي الأميركي لأسعار الفائدة.

وقال محللو بنك "أو.سي.بي.سي": "تظل التوقعات العامة للدولار الأميركي إيجابية"، محتفظين برأيهم بأن الدولار سيشهد ارتفاعاً معتدلاً بنسبة 3% -2 في النصف الثاني من عام 2026.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

50300624

من المستفيد من تدمير القطاع العقاري!!

العالم يتهاافت على المستثمر الأجنبي والعدل ترفض تسجيل العقارات للأجانب

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

صدقت «الاقتصادية» وسبقت

وتأخر «بيتك» في الإفصاح

الحكومة 20 أكتوبر

الحكومة 20 أكتوبر

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

50300624

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf